

الفصل الأول:

ماهية التجديد في علم أصول الفقه وتياراته وضرورته ومشروعيته وضوابطه

مقدمة:

نعرض في هذا الفصل بياناً موجزاً لماهية التجديد وطبيعته في علم أصول الفقه وضرورته ومشروعيته وتياراته المعاصرة، لنقف على حقيقة التجديد المنضبط الذي ترنو إليه العقول السديدة الهادفة إلى إحياء الأمة حياة مستنيرة بنور الوحي، دون جمود أو انسلاخ، بعيداً عن دعاوى الهدم باسم التجديد أو التطوير!

ولما كان التجديد سنة الحياة الماضية في الأحياء والأشياء كذا في الأفكار والتأليف، لذا فإن قابلية علم الأصول للتجديد لا تقف عند حدود النص الشرعي تمسكاً بحرفياته وظاهريته، بل تصل إلى مقاصده وإطلاقاته ومعانيه، والكشف عن مكنوناته، بما يؤكد أن أصالة التجديد لا تعني الوقوف عند قراءة الماضي، بل تراعي الواقع ومستجداته.

من هنا استند التجديد المنضبط في مشروعيته إلى آيات الكتاب المجيد في سنن التجديد والتغيير، وإلى حديث المجدد الذي يبعثه الله على رأس كل مئة عام ليجدد للأمة أمر دينها؛ هذا التجديد ليس في عالم الفكر، بل في الفكر والحركة، لذا سنقف في نهاية الفصل على ضوابط التجديد في علم أصول الفقه.

أولاً: ماهية التجديد في علم أصول الفقه وتياراته

١ - ماهية التجديد في علم أصول الفقه:

يعد علم أصول الفقه المنهجية الضابطة لفهم الكتاب والسنة، واستنباط الأحكام من نصوصهما، ومن الأدلة التابعة لهما. والدعوة إلى التجديد فيه ليست تخلياً عن مسلماته وركائزه المعلومة من الدين بالضرورة، وإنما تعني النظر في الموروث

الفكري الأصولي البشري من ناحية، ومن ناحية أخرى البحث عن النموذج الأمثل الذي ينبغي أن يكون عليه العلم بما يناسب ما يستجد في مستقبلنا.

وقد أشار الإمام محمد عبده رَحِمَهُ اللهُ (توفي: ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)^(١) إلى ضرورة إعمال العقل فيما أثر عن السابقين بقوله: "لا ينبغي لإنسان أن يذل نفسه (فكره) لشيء سوى الحق، والدليل للحق عزيز، ويجب على كل طالب أن يسترشد بمن تقدمه سواء أكانوا أحياء أم أمواتاً، ولكن عليه أن يستعمل فكره فيما يؤثر عنهم، فإن وجدته صحيحاً أخذ به وإن وجدته فاسداً تركه."^(٢)

لكن ما حدود تلك الضرورة التي تفرض التجديد وإعمال العقل فيما أثر عن السابقين؟

- أول ما يميز تلك الضرورة أنها ليست تمرداً على القديم لكونه قديماً؛ إذ إن القدم والجددة أمران نسبيان اعتباريان، فقديم اليوم جديد الأمس، وجديد اليوم قديم الغد، ولا يجوز في منطق العقل السليم أن يكون مجرد الزمن هو الحاكم على الأشياء بالبطلان.

- وثاني ما يميز تلك النظرة التجديدية أنها تقوم على النظر في الرصيد الأصولي الحديث، ومدى إسهامه في تطور الأمة ونهضتها نظرة موضوعية تحليلية، لتكشف عن إمكانية المزيد من التجديد في علم الأصول، أو لنقل إن علم

(١) هو: محمد عبده بن حسن خير الله من آل التركماني، ولد بمصر ١٢٦٦هـ، وتعلم في طنطا ثم في القاهرة بالأزهر الشريف، كان مجدداً مصلحاً متصوفاً فيلسوفاً صحفياً، تعلم الفرنسية بعد الأربعين وشارك في بحارة الإنجليز، تولى القضاء ثم الإفتاء، وتوفي بالإسكندرية (١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م)، له: "رسالة التوحيد"، و"تفسير" لم يكتمل، وقد جمع أعماله الدكتور محمد عبارة وطبعها دار الشروق بالقاهرة. انظر: - الزركلي، الأعلام، مرجع سابق، ج ٦، ص ٢٥٢.

- كحالة، معجم المؤلفين، مرجع سابق، ج ١٠، ص ٢٧٢ وج ١٣، ص ٤١٩.

(٢) زقزوق، محمود حمدي. مقاصد الشريعة وضرورات التجديد، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، هدية مجلة الأزهر، العدد (١٠٤)، ٢٠٠٣م، ص ١٤.

الأصول قد نضج واحترق على حد تعبير من قالوا ذلك!!

- وثالث ما يميز تلك الضرورة أنها ذات أصالة؛ إذ الأصالة لا تعني التفوق على القديم ورفض كل جديد، مهما كان في القديم من ضرر، ومهما كان في الجديد من نفع. فالتجديد في علم الأصول -كما ترى الدراسة- بعث وإحياء لما اندرس من منهجية علمية وعملية قادت الأمة إلى التقدم والحضارة على مدار أربعة عشر قرناً من الزمان، وذلك بالفهم السديد للتجديد والتطور، كما أن التجديد في علم الأصول محاولة للخروج بهذا العلم -بوصفه درة تاج العلوم الإسلامية عامة، والفقه الإسلامي بخاصة- من ريقة الجمود عند حد الشروح والتفسيرات والاعتراضات التي صرفت العلم عند أكثر دارسيه عن مقصوده السامي في سياسة حياة الأمة بنورانية الوحي وإعمال العقل، إلى الترف الفكري والتعقيد العلمي، الأمر الذي صرف كثيرين عن هذا العلم من الخاصة والعامة.^(١)

وإذا كان النقد العلمي في الأمور النظرية من وجهة نظر الباحث يركز على دعامتين؛ الأولى: الجهة المعرفية، وهي: تتصل بالمستوى العلمي والفكري للدراسات والكتابات المقدمة في هذا الشأن، ومقصودنا هنا أصول الفقه. الثانية: الجهة المنهجية، وهي: تتصل بالتركيز على إظهار المستوى المنهجي في البحث، والالتزام بالمعايير العلمية والأكاديمية.^(٢)

(١) سريط، الهادي محمد، "الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد"، مجلة مؤتمر كلية دار العلوم، مؤتمر "مناهج التجديد في العلوم الإسلامية والعربية"، جامعة المنيا ورابطة الجامعات الإسلامية، (محرم ١٤٢٦هـ - مارس ٢٠٠٥م) ج ١، ص ٦٧٢-٦٩١، وانظر أيضاً:

- القرضاوي، يوسف. الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد، القاهرة: مكتبة وهبه، ط٢، (١٩٩٩م/١٤١٩هـ)، ص ٢٧.

(٢) وطفة، علي أسعد. "إشكالية الزمن ومآزق الثقافة العربية"، مجلة العربي، العدد (٥٢٩)، ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ٤٧.

أقول: إذا كان النقد العلمي في الأمور النظرية هكذا، فإن الدراسة ليست مهمتها النقد في ذاته، وإن كان وسيلة ملحة من وسائلها، بل مهمتها الأولى هي رصد محاولات التجديد في علم أصول الفقه في العصر الحديث وتحليلها على نحو يلبي ضرورات الحياة المعاصرة، وتحقيق الأصالة، ويواكب التطور في الفكر العالمي والمستجدات الحديثة في ميادين العلوم والمعارف والمناهج، وذلك دون إفراط في الثبوت تحت دعوى المحافظة، أو تفريط في المواكبة وتطبيقاتها على حساب التفريط في منهجيتنا الفقهية والأصولية واللغوية والتفسيرية.

سبق أن ذكر الباحث أن مفهوم التجديد من أكثر المفاهيم التي نازعتها التيارات الثقافية والفكرية المختلفة، وقد انعكس هذا التنازع على المفهوم ذاته من حيث معناه ودلالاته، وواقعياً يصل الباحثون لمسلمة هي: أن التجديد قد تحقق أهم جهوده، نظراً لعدم وضوح التأصيل الفكري والمنهجي لعملية التجديد، في تأكيد واضح على أهمية الربط بين النظرية والتطبيق في مجال التجديد الحضاري.

وإذا كان التجديد لغة من أصل الفعل جدد الشيء صيره جديداً - على نحو ما وقفنا في التمهيد- وتجدد؛ أي صار جديداً- فإنه من خلال المعاني اللغوية يمكن القول: إن التجديد في الأصل يبعث في الذهن تصوراً تجتمع فيه ثلاثة معان متصلة:

- أن الشيء المجدد كان موجوداً وقائماً وللناس به عهد.
- أن هذا الشيء أتت عليه الأيام فأصابه البلى وصار قديماً.
- أن ذلك الشيء قد أعيد إلى الحالة التي كان عليها قبل أن يبلى ويخلق.^(١)

ولا أدل على ذلك من استخدام الكتاب لكلمة جديد بمعنى البعث والإحياء والإعادة للخلق، وكذلك أشارت السنة النبوية لمفهوم التجديد من خلال المعاني

(١) سريط، "الفقه الإسلامي بين الأصالة والتجديد"، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٧٣، وانظر أيضاً:

- غانم، بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية، مرجع سابق، ج ٢، ص ٣٢٥.

السابقة، وذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنه فيها رواه عنه أبو داود - قال رسول الله ﷺ: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد دينها"^(١) وإذا ما اتجهنا بالحديث إلى أصول الفقه فإن المعنيين الأولين قد توافرا فيه كغيره من العلوم الإسلامية - بشيء نسبي وليس كلياً؛ بمعنى أنه كان موجوداً وقائماً وللناس به عهد كما بينا في مراحل التجديد فيه - لكنه قد أصابه بعض القدم الذي يحتاج لأجله إلى التجديد خصوصاً وأن المؤلفات الأصولية المعاصرة لم تتعد التجديد في الشكل دون المضمون على حد تعبير بعض العلماء المعاصرين.^(٢)

وإذا كان مفهوم التجديد - كما في الحديث - عند العلماء قديماً وحديثاً يعني إعادة إحياء الدين، والعمل بمقتضى الكتاب والسنة بعد أن ضعف الدين، وانشغل الناس عنه بأمور سياسية وفكرية، أو يعني تجديد هويته، وبيان حقيقته، وأحقيته، وتنقيته مما علق به من بدع وخرافات، أو مخالفات، ذلك بنشر العلم الصحيح، والجرأة في محاربة الباطل والانحراف مع المحافظة على بقاء أصول الدين وثوابته ومقرراته نقية سليمة محفوظة بحفظ الكتاب والسنة مصدراً للتشريع، فإن مفهوم التجديد الأصولي لا يخرج عن ذلك المفهوم إلا بنوع خاص، فما بين تجديد الدين وتجديد أصول الفقه كعلاقة الخاص بالعام، فالهدف من تجديد أصول الفقه إيجاد الآلية المنهجية التي تعين المجتهدين والفقهاء على تنزيل الأحكام الشرعية على ما يجدر من وقائع وأحداث، ومعالجتها معالجة

(١) لنا وقف مع هذا الحديث عند بيان مشروعية التجديد إن شاء الله تعالى، وشرحه الشاطبي، وأورده الألباني في سلسلته الصحيحة، وقال: أخرجه أبو داود والحاكم والبيهقي والطبراني وغيرهم. انظر:

- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين. سلسلة الأحاديث الصحيحة وثبوتها من فقهاء وفوائدها، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، (١٤١٥هـ / ١٩٩٥م)، ج ٢، ص ١٢٣، حديث رقم: (٥٩٩).

- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج ٤، ص ١٠٦.

(٢) منهم: د. محمد الدسوقي أستاذ الفقه وأصوله بجامعة القاهرة وقطر، ود. عبد المجيد محمد الشريفي الأستاذ بكلية الشريعة بجامعة الشارقة وصنعاء، ود. جمال الدين عطية، ود. وهبة الزحيلي، ود. محمد بلتاجي، وغيرهم.

نابعة من هدي القرآن والسنة وما يتبعهما من أدلة ومناهج استنباط.^(١)

ويزداد الأمر وضوحاً بقولنا: إن طبيعة التجديد الذي نقصده له طبيعة أفقية (شاملة) واسعة، فالتجديد الفقهي كي يخرج من إطاره الضيق وهو الإطار الفردي القديم إلى إطار أوسع يناسب الطبيعة التركيبية التي أصبح عليها واقعنا المعاصر في شتى جوانبه لا بد له من أصول تركز - بطريق الأولى - إلى النظرة الأفقية الشاملة لمجموع الأدلة التي قد تجمع بين أكثر من منهج من مناهج الاستنباط؛ بل قد يشتمل على أصول الدين وقواعد الأخلاق وإذا كانت العلاقة بين التجديد الفقهي والتجديد في أصول الفقه علاقة وثيقة، فالتجديد في الفقه لا يقوم إذ يقوم إلا على التجديد في أصول الفقه.^(٢)

وإذا كان الفارق بين طبيعة الاجتهاد الإسلامي، والاجتهاد التشريعي في القوانين الوضعية أن الاجتهاد الإسلامي يعنى بالبحث عن حكم الله ﷻ من خلال النظر في النصوص التي هي مصادر الأحكام (القرآن - السنة المبينة للكتاب)، والأدلة التابعة لهما، بينما يبحث الاجتهاد الوضعي عن الحكم في عقل واضعيه ومشرعيه، فلا اجتهاد في شريعتنا إلا مع النص أو قل: لا اجتهاد مخالف لنص، في حين نجد الاجتهاد الوضعي لا تضبطه إلا ضوابط المنفعة والمصلحة التي غالباً ما تحقق قصد واضعيها، وهي في غالبها منفعة وقتية قاصرة محدودة، ما تلبث الأيام حتى تثبت قصورها والحاجة إلى تعديلها.

وعلى حين يعتمد الاجتهاد الإسلامي على مرجعية ثابتة، وقيمة أخلاقية راسخة نجد الاجتهاد الوضعي لا تحركه إلا الأنانية والذاتية العمياء التي لا تبالى بقيمة ولا تحدها وسيلة، فالتجديد الأصولي وهو عمدة التجديد الفقهي أيضاً يستند على عمد

(١) عبد الرحيم، "ضوابط التجديد، صفات المجدد"، مرجع سابق، ج ٣، ص ٢٤٥٨.

(٢) عطية، والزحيلي، تجديد الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ١٧ بتصرف.

وأعني بالنظرة الأفقية الشاملة لمجموع الأدلة أن الفقه يحتاج إلى أصول لا تعنى بأدلة الأحكام، وهي في القرآن على سبيل المثال لا تتعدى الخمسائة آية، إلى الحاجة إلى أدلة عقدية وأخلاقية تدعم الجانب العملي، ولعل الإمام أبا حنيفة قد أصاب حيناً أطلق على كتاب العقائد "الفقه الأكبر". انظر مثلاً:

- حوئي، سعيد. جولات في الفقهاء الكبير والأكبر، القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤٠١ هـ، ص ٧٥-٧٩.

ثابتة ومقررات راسخة مستمدة من ثوابت الدين ومقرراته في القرآن والسنة وما تُجمع عليه الأمة وما لا يصطدم مع مفهوم العقول الراشدة بالقياس أو الاستحسان أو غيرهما من أدلة ومناهج تبعية.^(١)

٢- تيارات التجديد الأصولي المعاصر:

تعد إشكالية التعصب بدعوى المحافظة على القديم عقبة أمام كل تجديد وتطوير، ومن أبرز المشكلات المعاصرة -التي تواجه التجديد- الخوف من الدعوة إليه، ولعل الباحث يجد الدعوة إلى التجديد الأصولي محاطة باعتراض من كثيرين بدعوى أن علم الأصول قد بلغ شأواً لا يحتاج معه إلى تجديد أو تطوير خصوصاً فيما يتعلق بمضمون أصول الفقه، ومن هنا فإن قضية تجديد أصول الفقه قد اختلف فيها إلى تيارين رئيسين، وذلك على النحو الآتي:

أ- تيار التجديد الإسلامي:

وفيه اتجاهان:

الاتجاه الأول: ذهب إلى أن قواعد أصول الفقه قطعية لا ظنية؛ لأنها راجعة إلى كليات الشرعية، وما كان كذلك فهو قطعي لا مجال للاجتهاد فيه، وعلى هذا فأصول الفقه علم مستقر له حدوده التي صيغت من القواعد الأساسية التي بنى عليها الإسلام، ولا مجال للتجديد في قواعد هذا العلم ومبادئه، وإنما يمكن التجديد في صياغته وتبويبه أو بإعادة البحث في أدواته، ونحو ذلك مما يساعد على تنظيم هذا العلم، وبهذا يكون التجديد في الشكل دون الجوهر. وأصحاب هذا الاتجاه -يجمع

(١) عاليه، سمير. علم القانون والفقه الإسلامي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٥م، ص ٣٠، وانظر أيضاً:

- الأشقر، عمر سليمان. تاريخ الفقه الإسلامي، الكويت: مكتبة الفلاح، ط ١، ١٤٠٢هـ، ص ٢٤-٣٥.
- السلياني، عبد السلام. الاجتهاد في الفقه الإسلامي ضوابطه ومستقبله، الرباط: وزارة الأوقاف المغربية، ط ١، ١٤١٧هـ، ص ٤٥٧-٤٥٨.

إكبارنا لهم - أغلبهم من الجامعة الأزهرية وأساتذة الأصول بها.

الاتجاه الثاني: ذهب إلى إمكانية تجديد علم أصول الفقه باعتبار أن معظم مسأله ظنية، ويمكن إعادة النظر فيها، كما يمكن استحداث أو إضافة قواعد جديدة، وأنكروا إطلاق القول بأن مسائل هذا العلم قطعية مستدلين بأن كثيراً من مسائل أصول الفقه قد حدث فيها اختلاف بين العلماء؛ ومن ذلك الاختلاف حول المصالح المرسلة، والاستحسان، والاستصحاب، والعرف، وغيرها من المسائل الأصولية، حتى القياس والإجماع رغم حجيتها عند الجمهور، فضلاً عن أن القواعد التي وضعها علماء الأصول لضبط الفهم والاستنباط من النص لم تسلم من الاختلاف مما يشير إلى أن كثيراً من قواعد أصول الفقه لا يدخل في دائرة القطع.

وهذا الاتجاه الثاني ليس وليد اليوم، بل إن الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور (١٢٩٦-١٣٩٣هـ/١٨٧٩-١٩٧٣م) يعد من أول من نادى به حديثاً حيث يقول في كتابه المقاصد: "إن من تمكن من علم الأصول رأى رأي اليقين أن معظم مسأله مختلف فيها بين النظارة مستمر بينهم الخلاف في الفروع، تبعاً لاختلافهم في تلك الأصول، وإن شئت فقل قد استمر بينهم الخلاف في الفروع؛ لأن قواعد الأصول انتزعوها من صفات تلك الفروع"، وأورد آراء علماء الأصول الأقدمين في هذا، وعقب عليها مبيناً أن سبب اختلاف الأصوليين في تقييد الأدلة بالقواطع راجع إلى أنهم حاولوا أن يجعلوا قواعد أصول الفقه قطعية كأصول الدين السمعية، ولكن هؤلاء العلماء قد اختلفوا في معظم تلك الأصول مما يقضي بندرة ما هو قطعي منها.^(١)

هذا وقد تفرع عن الاتجاه الثاني -الذي يرى أصحابه إمكانية التجديد في علم الأصول شكلاً ومضموناً- عدة محاولات تجديدية تختلف فيما بينها في المعالم التي يجب أن يسير وفقها التجديد الأصولي المعاصر؛ فذهب بعضهم إلى أن تجديد أصول الفقه

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر. مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق: محمد الطاهر الميساوي، تونس: دار البصائر، ط١، (١٤١٨هـ/١٩٩٨م)، ص١٠٦-١١١.

يجب أن يكون تغييراً في بنيته ومفاهيمه، وبعضهم الآخر ذهب إلى أن تجديد أصول الفقه يكون في الشكل والمضمون دون المساس ببنيته ومفاهيمه.

ولبيان هذه المحاولات نعرض لها بالتفصيل الآتي:

المحاولة الأولى:

يرى أصحاب هذه المحاولة أن إشكالية أصول الفقه تكمن في صياغته التي بلغت حد التعقيد الأمر الذي جعلها للدارسين كأنها ألغاز يعجزون عن حلها، ولذلك لزم التجديد في نظرهم تسهيل عبارته، وطريقة عرضه حتى يكون فهمه في متناول طلاب العلم بما يمكنهم من استخدام أصول الفقه في التحليل والاستنباط، فكانت مؤلفاتهم الأصولية تمثل ما يروونه تجديداً للأصول، وتسهيلاً لفهمه، وتعميقاً لفائدته، وتبسيطاً لعباراته، وعرضه بأسلوب قريب المأخذ، مع الاعتماد الحريص على الأخذ والتناول للمسائل الأصولية من المصادر والأمهات المعروفة في أصول الفقه.

وقد برز هذا الاتجاه في أوائل القرن العشرين على يد مُدرسي مدرسة القضاء الشرعي ودار العلوم بمصر، مثل الشيخ محمد الخضري وكتابه "أصول الفقه"، والشيخ المحلاوي وكتابه "تسهيل أصول الفقه"، وسار على منوالهم في التأليف علماء الأزهر وأساتذة الشريعة في المؤسسات التعليمية الأخرى، فأصحاب هذه المحاولة يرون التجديد في إطار الأصالة، والصلة بالتراث؛ لذا لم يلق هذا الاتجاه اعتراضاً من المشتغلين بالأصول.^(١) وخروجاً من التكرار الذي ظهر في باكورة التجديد لدى أصحاب هذه المحاولة لجأ بعض العلماء المعاصرين إلى تأليف كتب أكثر خصوصية في موضوعات أصولية مع صياغتها بلغة سلسلة وعرض شائق ودقة علمية تربط ما بين الأصول والفروع، وذلك ببيان الأثر الفقهي لهذه الموضوعات الأصولية، وكانت في غالبها رسائل علمية لنيل درجة التخصص الماجستير في الشريعة الإسلامية وعلومها، أو لنيل العالمية (الدكتوراه)؛ ومن ذلك رسالة الماجستير للأستاذ مصطفى الباجقني

(١) جمعة، علي. تجديد أصول الفقه، القاهرة: دار الهداية، ١٩٩٣م، ص ٤٠-٥٠.

تحت عنوان "منهج القرآن في تقرير الأحكام"، ورسالة الدكتوراه للدكتور مصطفى السباعي "السنة ومكانتها في التشريع"، وللشيخ عبد الغني عبد الخالق "حجية السنة"، وكتاب "الإجماع" للشيخ عبد الفتاح الشيخ، وكتاب "الإجماع بين النظرية والتطبيق" للدكتور أحمد حمد، ودراسة الشيخ عيسى منون (توفي: ١٣٧٦هـ)، تحت عنوان "نبراس العقول في تحقيق القياس عند علماء الأصول"، والتي حصل بها صاحبها على عضوية هيئة كبار العلماء في الأزهر، أيضاً "القياس في الأصول بين المؤيدين والمعارضين"، للدكتور السيد نشأت الدريني، و"حجة القياس" للدكتور عمر مولود عبد المجيد و"مباحث القياس عند الأصوليين" للشيخ محمد فرج سليم.^(١)

ومن الذين أفردوا العرف بالدراسة من المعاصرين الشيخ أحمد فهمي أبو سنة في رسالته "العرف والعادة في رأي الفقهاء"، والشيخ عمر عبد الله في بحثه "العرف في الفقه الإسلامي"، هذا إلى جانب ما خصص في المصالح والاستحسان وسد الذرائع والاستصحاب والقواعد الأصولية، وهي دراسات على اختلاف قضاياها ومؤلفيها لا تكاد تتفاوت إلا في الشكل إيجازاً أو إطناباً، وتناولاً ومنهجاً.^(٢)

المحاولة الثانية:

يرى أصحاب هذا المحاولة -وهم في الغالب ليسوا من المتخصصين في الفقه وأصوله، وإن كانوا من المفكرين الإسلاميين- أن إشكالية أصول الفقه -بوصفه منهجاً فكرياً- تكمن في مفرداته وبنيتها؛ إذ بات -من وجهة نظرهم- مجرد أفكار نظرية تاريخية جامدة لا تمكن العلماء في عصرنا من تطوير اجتهاداتهم بما يحل مشاكل عصرنا، وتقديم الحلول لقضايانا وتطوير مناهجنا العملية بما يسهم في النهوض

(١) الدسوقي، محمد. نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة، بيروت: دار المدار الإسلامي، ط١، ٢٠٠٤م، ص ٦٢ وما بعدها.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٨ وما بعدها.

وسوف نتناول هذه الدراسات في بابها من الدراسة إن شاء الله تعالى.

الفكري والتشريعي بأمثنا، ومن ثمَّ فإنه يجب تجديد أصول الفقه بإعادة منهجيته؛ وذلك يقوم على أساسين:

الأول: تجاوز المفردات الأصولية التي هي عبارة عن مفاهيم نظرية لا تنتج علماً ولا تواكب واقعاً مثل: القياس والإجماع ومبدأ الضرورة وغير ذلك.

الثاني: العودة مباشرة إلى النظر في النص القرآني لاستلهاام الأدوات المعرفية الكفيلة بصياغة منهجية تساعد على فهم قضايانا وتطوير معارفنا.

ومن أبرز رموز هذا الاتجاه الدكتور عبد الحميد أبو سليمان في كتابه "أزمة العقل المسلم، والنظرية الإسلامية للعلاقات الدولية"،^(١) والدكتور حسن الترابي في كتابه "تجديد أصول الفقه"، والدكتور أحمد كمال أبو المجد، والدكتور حسن حنفي في كتبه عن "التراث والتجديد"، والأستاذ جمال البنا في كتابه "الأصلان العظيمان"، و"نحو فقه جديد".^(٢)

ويرى الدكتور عبد المجيد محمد الشرفي أن أصحاب هذه المحاولة قد وُجِّهوا بانتقادات أبرزها:^(٣)

(١) السوسنة، "تجديد أصول الفقه؛ تاريخه ومعالمه"، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٤٩-٦٦٩، هامش رقم (٣١).
(٢) ويرى عدنان أمامه أن المفكر الإسلامي محمد إقبال، وأحمد كمال أبو المجد، وحسن حنفي، والترابي من أبرز الداعين إلى تجديد عصري لأصول الفقه، تجديد بطريقة معكوسة -على حد قوله- تخضع فيه الثوابت للمتغيرات. ورغم أننا لا نوافقه في بعض ملاحظاته ومآخذة، إلا أننا نوافقه فيما قاله عن دعاة هذه المحاولة وأبرزهم الدكتور الترابي والدكتور حسن حنفي، والأستاذ جمال البنا، وذلك لأن نظرة التجديد عندهم يفهم منها التهديد بزعم التجديد، ففي الوقت الذي يدعون فيه إلى التجديد لا نراهم يعطون البديل. انظر:

- أمامة، التجديد في الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص ٤٣١ وما بعدها.
- حنفي، حسن. التراث والتجديد؛ موقفنا من التراث القديم، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات، ط ٥، (١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م)، ص ١٧٠-١٧١ وما بعدها.

(٣) يقول الدكتور الترابي: "إن علم الأصول التقليدي الذي نلتهمس فيه الهداية لم يعد مناسباً للوفاء وبحاجتنا المعاصرة حق الوفاء؛ لأنه مطبوع بأثر الظروف التاريخية التي نشأ فيها، بل بطبيعة القضايا =

- أنها دعوة إلى تجاوز أصول الفقه الموجود دون تقديم البديل المنهجي الواضح، بما يترتب عليه إحداث فراغ منهجي للنظر في الأدلة الشرعية واستنباط الأحكام منها لمعالجة المستجدات. ولو فرضنا توفر البديل المغاير لأصول الفقه المعروف بأصاليته وعمقه واستمداده، فإن المنهجية الجديدة سيكون لها فهم غريب لنصوص الشرعية وتفسيرها، وبما يخالف طبيعتها، وبما يؤدي إلى نقض الأحكام الشرعية المستنبطة سلفاً من نصوص الكتاب والسنة، وأن هذا الاتجاه لم يبين المسائل التي يجب تغييرها في أصول الفقه، ولم يوضح مبررات التغيير والحذف.^(١)

- كما انتقد هذا الاتجاه بأن دعواه في أثر الظروف التاريخية في تشكيل أصول الفقه دعوى باطلة؛ إذ إن قواعد الأصول ليست نتاجاً لظروف تاريخية، وإنما هي نتاج للشريعة الإسلامية وخصائصها ولغتها ومنهجها؛ أي أن علم أصول الفقه مستمد من اللغة العربية وعلم الكلام ومقاصد الشريعة ومبادئها وهذه العلوم لا تخضع لتغيرات العصور.

= الفقهية التي كان متوجه إليها البحث الفقهي. " ونظرة موضوعية في هذا الكلام نجده يحتاج إلى المزيد من الإيضاح فلا يؤخذ على إطلاقه. وهذا البحث نشر بعد المقال الذي استند إليه الدكتور عدنان أمامه في الحكم على الدكتور أبو المجد، وفيه ما يجعل النظرة إلى آراء الدكتور أبو المجد تتغير. وليس معنى الدعوة إلى تجديد أصول الفقه إرادة التبدد تحت دعوى التطوير أو العصرية كما فهم عدنان أمامه من مقال "مواجهة مع عناصر الجمود في الفكر الإسلامي المعاصر" للدكتور أحمد كمال أبو المجد، وفيه رد على نصر أبو زيد والمستشار سعيد العشماوي وإدعائهم تاريخية النص الإسلامي. انظر:

- التراي، حسن عبد الله. تجديد أصول الفقه، جدة: الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٤م، ص ١٣.

- أبو المجد، أحمد كمال. "تجديد الفكر الإسلامي؛ إطار جديد، مداخل أساسية"، المؤتمر الدولي الثالث عشر: التجديد في الفكر الإسلامي، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ووزارة الأوقاف المصرية، (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)، ص ٣٥-٤٧.

- أبو المجد، أحمد كمال. "مواجهة مع عناصر الجمود في الفكر الإسلامي المعاصر"، مجلة العربي، العدد (٢٢٢)، ١٩٧٧م، ص ٢١ وما بعدها.

(١) جمعة، تجديد أصول الفقه، مرجع سابق، ص ١٩.

فمشاكل اللغة نقلية بمعنى أنها قد أنشئت وانتهت عند حد إنشائها فلا دخل لها في وضع جديد للألفاظ بإزاء المعاني، ولا بدلالات التراكيب، ولا بما تقتضيه من مفاهيم كما أن مقررات علم الكلام من وجود المعجزة للنبي ﷺ، وتعليل الأحكام، وحاكمية الله سبحانه وقدم صفاته، ومثل هذه المباحث لا علاقة لها بالتطور، وأما كليات الشريعة ومبادئها العامة ومقاصدها التي منها استمد كثير من القواعد الأصولية ومركزات علم الأصول، فهي كذلك ثابتة ثبات الشريعة.^(١) ويبقى فقط ما كان في أصول الفقه من آراء اجتهدية يكمن فيها التغير والتبديل، مثل إدخال بعض المسائل الكلامية فيه على نحو ما سيظهر لنا في المحاولة الثالثة، وعلى هذا يصبح القول بتغير أصول الفقه لتغير الظروف غير صحيح، فأصول الفقه الموروث مناسب للوفاء بحاجاتنا المعاصرة وإنها يمكن تجديده وتطويره وفق معالم منضبطة تزيده قوة ولا تتجاوز أسسه ومبادئه.^(٢)

المحاولة الثالثة:

يرى أصحاب هذه المحاولة أن إشكالية أصول الفقه في عصرنا تكمن في الشكل والمضمون جمعاً بين المحاولتين السابقتين؛ إذ يرى أصحاب هذه المحاولة أن المؤلفات الأصولية يحوطها الغموض والتعقيد والإلغاز من حيث الشكل، والصياغة، ومن حيث المضمون، فقد اكتنف بعض المفردات الأصولية التنظير

المجرد الذي ليس له أي أثر فقهي ولا تطبيقي عملي، كما أن هيكلة أصول الفقه وبنيتها يحتاج بعضها إلى إعادة نظر، ولكن تلك النظرة التجديدية يجب أن تكون وفق معالم دقيقة وضوابط محددة، أبرزها ما يلي:^(٣)

(١) المرجع السابق، ص ١٩ (بتصرف).

وقد رد الدكتور علي جمعة على الدكتور الترابي رداً علمياً رصيناً. انظر:

- الترابي، تجديد أصول الفقه، مرجع سابق، ص ٩-١٣؛ لتقارن بين القول والرد عليه.

(٢) السوسنة، "تجديد أصول الفقه؛ تاريخه ومعالمه"، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٥١ (بتصرف).

(٣) المرجع السابق، ج ١، ص ٦٥٢.

ومن أبرز أصحاب هذا الاتجاه: الدكتور يوسف القرضاوي أستاذ الشريعة بجامعة الأزهر وقطر، =

- صياغة المباحث الأصولية بأسلوب سهل قريب المأخذ وعرضها بطريقة مبسطة؛ وذلك أن علم أصول الفقه كان في العصور الأولى قوياً يتناول الموضوعات بدقة وتمحيص بينما غلب عليه في العصور المتأخرة الجدل اللفظي، وتشقيق القول في مسائل فرعية، والإيجاز الذي يشبه الألفاظ أو الإعجاز، ولهذا لابد من صياغة المباحث الأصولية بأسلوب يخرجها من شوائب الإيجاز المخل، والجدل اللفظي الممل، وعرضها بأسلوب شائق، وطريقة سهلة وإن كانت المؤلفات المعاصرة قامت بجهد كبير في مجال تسهيل الأصول وتبسيطها إلا أن الأمر لا يزال يتطلب المزيد في هذا المجال حتى يصير فهم قواعد الأصول في متناول أي باحث أو طالب علم دون عناء.

- تصفية أصول الفقه من المسائل التي ليست منه والأقوال التي لا حجة لها ولا برهان، وتصفيته من الخلافات اللفظية، والاعتراضات الجدلية التي لا ترتيب عليها أثر يعين العلم في تحقيق غايته والنهوض برسائله، وهذا ما دعا إليه الشاطبي في موافقاته حين قال في المقدمة الرابعة من مقدمات كتابه في: "كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا يبنى عليها فروع فقهية أو آداب شرعية أو لا تكون عوناً في ذلك فوضعها في أصول الفقه عارية."^(١)

" والدكتور المرحوم محمد بلتاجي حسن أستاذ الشريعة وعميد كلية دار العلوم الأسبق، والدكتور محمد حمادة المفكر الإسلامي المعروف، وجمال الدين عطية أستاذ الشريعة والقانون الدولي بالجامعات المصرية والعربية، والدكتور طه جابر العلواني أستاذ الفقه والأصول ورئيس جامعة قرطبة للعلوم بأمريكا، والدكتور محمد الدسوقي أستاذ الفقه والأصول بجامعة القاهرة وقطر، والدكتور علي جمعة مفتي الديار المصرية الحالي وأستاذ الفقه وأصوله بجامعة الأزهر وغيرهم.

(١) الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٢-٤٥.

ومن المسائل التي لا تعد من الأصول ولا يترتب عليها أثر في الفقه الإسلامي المباحث الفلسفية والنظرية التي لا طائل وراء البحث فيها ضمن أصول الفقه؛ مثل حكم الأشياء قبل ورود الشرائع، وحكم أهل الفترة، والتكليف بما لا يطاق، ومسألة وضع اللغات هل تم بالتوفيق أم بالوحي؟ ... إلخ. انظر: - العلواني، أصول الفقه الإسلامي؛ منهج بحث ومعرفة، مرجع سابق، ص ٣٤.

- الربط بين القواعد الأصولية والفروع الفقهية المترتبة عليها؛ لأن ذلك هو الغاية التي وضع لأجلها أصول الفقه، ولن يأتي هذا العلم بالآثار العلمية المرجوة منه إلا بهذا الربط الذي يبين أن القواعد الأصولية ليست هدفاً في ذاتها وإنما هي وسيلة إلى غيرها، وقد تناول الدكتور مصطفى الحن في رسالته للدكتوراه هذا الربط على نحو متميز رغم أنه لم يتناول كثيراً من القواعد الأصولية، ووقف عند بعضها على حد قوله.^(١)

- الاهتمام بدراسة المقاصد الشرعية دراسة وافية بوصفها من أوليات ما ينبغي الوقوف عليه في علم الأصول؛ لأهميتها وتأثيرها في تكوين الملكة الفقهية عند الفقهاء، تلك الأهمية التي جعلت الشيخ الطاهر ابن عاشور يدعو إلى إفرادها بعلم مستقل حيث يقول: "فنحن علماء الأصول إذا أردنا أن ندون أصولاً قطعية للفقه في الدين حتى علينا أن نعلم إلى مسائل أصول الفقه المتعارفة، وأن نعيد دَوْبَهَا في بوتقة التدوين ونعيرها بمعيار النظر والنقد، فتتفي عنها الأجزاء الغربية التي غلثت بها؛ أي: اختلطت بها، ونضع أشرف معادن مدارك الفقه والنظر، ثم نعيد صوغ ذلك العلم ونسميه علم مقاصد الشريعة."^(٢) ولعل مدقق النظر في تلك العبارة يفهم أن الإمام ابن عاشور أوشك أن يستبدل علم المقاصد بعلم أصول الفقه، وهو وإن كان لا يريد ذلك لكنه عبارته تحمل مدعى حماسه ورغبته في أن تكون مقاصد الشريعة علماً مستقلاً بوصفها ضرورة من ضرورات البحث الأصولي.

- الاعتناء بدراسة المقدمة التاريخية لعلم أصول الفقه بما يفيد في استخلاص أطواره التاريخية ومناهج التأليف فيه مع المتابعة الدقيقة لمسيرة العلم ومراحل

(١) الحن، مصطفى سعيد. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط٢، (١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

(٢) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مرجع سابق، ص ١١١.

تطوره وسهات كل مرحلة.^(١)

- إعادة هيكلة المادة الأصولية، بمعنى بحثها تحت تقسيمات جديدة تتيح للباحث والفقهاء التوسع في دراسة المسائل الأصولية بصورة أوفى وفهم أعمق، واستعمال أفضل لقواعد الأصول بما يؤدي إلى فقه متجدد يعمل على تقديم الحلول الناجحة والأحكام الشرعية، لما يجد في عصرنا من وقائع.^(٢) وأظن أن من أوليات إعادة الهيكلة الاهتمام بدراسة مقاصد الشريعة ضمن هذا العلم مع إبراز مراتبها وضوابطها وتطبيقاتها. أيضاً دراسة مباحث تعليل الأحكام وتفسير النصوص بما يبين مراعاة الشريعة للمصالح بوصفها أساساً في بناء الأحكام، ومن إعادة الهيكلة تقسيم قواعد تحصيل الحكم الشرعي إلى قواعد استخراج الحكم من النصوص وقواعد تحصيل الحكم من مصادر الاجتهاد بالرأي كالقياس والاستحسان والمصلحة وسد الذرائع والعرف والاستصحاب هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى قواعد تنزيل الحكم على القضايا وتطبيقه على الواقع، وكذلك يمكن إعادة هيكلة موضوعات الاجتهاد بتقسيمها إلى ما يتعلق بالاجتهاد الجماعي من حيث مفهومه ومحلّه وحجيته.^(٣)

- تطوير مفاهيم بعض الأدلة بما ييسر أمر تطبيقها في الواقع، وذلك كالإجماع والقياس والاستحسان والاستصحاب، وسوف نفصل القول في تلك الأمور في مكانها من البحث إن شاء الله تعالى.

-
- (١) الحسن، خليفة بابكر. دراسات في أصول الفقه، القاهرة: مكتبة الزهراء، ٢٠٠١م، ص ١١٤-١١٥.
- يرى الحسن أن التأليف الأصولي تأثر بالبيئة التي نشأ فيها فعلى حين اهتم العراقيون بالرأي والقياس في الاستدلال الأصولي. اهتم الحجازيون بالحديث والأثر في استدلالهم.. الخ.
- (٢) عطية، جمال الدين. النظرية العامة للشريعة الإسلامية، : (د. م.): المؤلف، ط١، ١٩٨٨م، ج ١، ص ١٨٦-١٨٩ وقد نقلته عن:
- جمعة، محمد أصول الفقه، المرجع السابق، ص ٢٢-٢٣.
- (٣) السوسنة، "تمهيد أصول الفقه؛ تاريخه ومعالمه"، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٥١ (بصرف).

- عد أصول الفقه أداة من أدوات المنهج التجريبي ومناهج العلوم الاجتماعية؛ لما في ذلك من الإفادة المتبادلة بين النظرية والتطبيق، وقد ذهب إلى هذا الرأي علي جمعة، وجمال عطية، وطه جابر العلواني، والذين ناقشوا المقترح بصورة إجمالية مما يجعل الموضوع بحاجة إلى المزيد من البحث والمعرفة وهو ما سنفصله إن شاء الله تعالى في بيان مدى إسهام علم الأصول في حل المشكلات الاجتماعية المعاصرة، ويعد الإمام الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ممن ينسبون إلى هذه المحاولة رغم أنه أراد إبدال العلم بعلم المقاصد، وهذه المحاولة جمعت بين النظرية والتطبيق في تطوير وتجديد علم أصول الفقه؛ لذا فهي أقرب المحاولات إلى النقد البناء، وما يرجوه الباحث تفعيل مقترحاتها في تلك الدراسة بحول الله وقوته.^(١)

ب- تيار التبديد العلماني التجريبي:

وهذا التيار حمل لواء التجديد بمعنى: التبديد، ووصفت كتاباته بالتقدمية أو الحداثية أو العقلانية أو التحريرية أو المدنية في مقابل التيار الأول الذي وصف السلفية أو الأصولية وغيره، والحداثيون العرب في العقود الثلاثة الأخيرة اتسمت دعواتهم التجديدية بما يلي:

- العداوة الشديدة للتراث الإسلامي عموماً ومناهجه خصوصاً.

- السعي إلى تهميش التراث وإقصائه عن التأثير.

- تبني الفلسفات الغربية والمناهج الفلسفية الغربية في تفسير النص القرآني.

ومن أبرز دعاة التجديد في العلوم الإسلامية عامة والأصول خاصة. الدكتور محمد أركون الأستاذ بجامعة السربون، ود. محمد عابد الجابري، والدكتور محمد شحرور، والدكتور نصر حامد أبو زيد، والمستشار محمد سعيد العشماوي وكثيرون غيرهم.

(١) العلواني، أصول الفقه الإسلامي؛ منهج بحث ومعرفة، مرجع سابق، ص ٣١-٣٤، وانظر أيضاً:

- محمد، علي جمعة، علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٦م، ص ٣٦-٣٧.

أقول: إنه مهما امتلك المفكر أو الكاتب منهجاً يحسبه تقدماً مستثيراً يهدف به قراءة مستوعبة واعية للتراث ومصادره، في ربط بين الماضي والحاضر، واستخلاص ما يعين على تحرير الفكر من تقديس ما لا يقدر، فإن آتته لن تسعفه - كما هو الحال في الاتجاه العلماني السابق - إذا لم يمتلك نية خالصة، وبصيرة نافذة تستضيء بنور الله عز وجل القائل في كتابه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَمَا رَسَلَهُ مِنْ رَسُولِهِ يُؤْيِكُمْ كَيْفَ تَعْلَمُونَ وَبَصَلْ لَكُمْ نُورًا تَتَشَوَّنَ بِهِ وَتَنفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ ﴿١٨﴾﴾ [الحديد: ٢٨]. وعندئذ فقط، سيُسهم بفكره وقلمه في تقدم الأمة وإزالة ما يصيب ثقافتها من دخن، ويصبح عاملاً من عوامل الرقي الحضاري، فالأمة لا تولد إلا من قلب رجل صالح، ونسأل الله عز وجل أن يجعل بيننا شبه، ويعصمنا من الخيرة، ويجعل بيننا وبين المعرفة سبباً، وبين الصدق نسباً، وأن يحجب إلينا الثبوت، ويزين في أعيننا الإنصاف. آمين.

هذا وقد قام عدنان محمد أمامه،^(١) ومحمود عبد الله بكار،^(٢) في دراستهما عن التجديد في الفكر الإسلامي بمناقشة هذا التيار، وتفنيد مزاعمه، وكما ناقش الدكتور أحمد إدريس الطعان آراء وقراءة هذا التيار للتراث - تلك القراءة العصرية الموجهة - في بحث تحت عنوان "مآل الإسلام في القراءات العلمانية".^(٣)

(١) أمامه، عدنان محمد. التجديد في الفكر الإسلامي، الدمام: دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٢٤هـ، ص ٣٥٥ وما بعدها من الدراسة، الباب الرابع تحت عنوان: "التجديد بمفهومه المنحرف".

(٢) بكار، محمود عبد الله. التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر: دراسة نقدية في ضوء الإسلام، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ط١، (١٤٣٦هـ / ٢٠١٦م)، ص ٢٢٣ وما بعدها، ف٦ "التجديد المنحرف".

(٣) الطعان، أحمد. "مآل الإسلام في القراءات العلمانية"، مجلة كلية الشريعة، الكويت، العدد (٦٥)، (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م)، ص ١٧-٧٤ وفيه مناقشة لآراء هذا التيار وأشهر كتّابه مثل:

- طيب تزيني في كتابه: "النص القرآني أمام إشكالية البنية والقراءة".
- محمد شحرور في كتابه: "نحو أصول جديدة في الفقه الإسلامي"، و"الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة".
- محمد أركون في كتابه: "قضايا في نقد العقل الديني"، و"نافذة على الإسلام"، و"تاريخية الفكر العربي الإسلامي".
- نصر حامد أبو زيد في كتابه: "الخطاب والتأويل"، و"مفهوم النص".
- محمد سعيد العشراوي في كتابه: "معالم الإسلام". وغيرهم من دعاة التبدد على التصور الغربي.

ولأن هذا التيار لم يتناول مباحث أصولية بعينها، ويقدم رؤية واضحة جديدة بالدرس، يرى البحث ألا يقف معه أكثر من ذلك التفاتاً إلى التناول الجاد لمباحث الأصول ومصادره ومناهجه. والله الموفق.

ثانياً: ضرورة التجديد في علم أصول الفقه ودوافعه

١ - ضرورة التجديد في علم أصول الفقه:

إن المتتبع لحركة الحياة وسريانها، وسرعة تطورها وتنوع وسائلها يعلم علم اليقين أن كل شيء يتطور ويتجدد، ويكاد مؤرخو الحضارات يجمعون على أن الحضارات الإنسانية ليست أبنية ثابتة تتحدد معالمها مرة واحدة، ثم تبقى على حالها، وإنما هي أشبه بالكائنات الحية لها لحظة ميلاد، ولها بعد ذلك مراحل نمو وتطور، تنتقل فيها تلك الحضارات بين الارتفاع والازدهار في مرحلة من تاريخها، والتراجع والانكماش في مرحلة أخرى من ذلك التاريخ.^(١) وإذا كانت الحضارة في المفهوم العام تعني بلوغ الإنسان أعلى مستويات الدعة والرفاهية، فإن الحضارة الإسلامية بمقوماتها تنغيا الرقي في مختلف المجالات العلمية الاجتماعية، والاقتصادية، والأدبية، والفنية وذلك لا يكون إلا بالجهد والعمل والنمو المستمر، ويأتي الجهد الفكري في مقدمة المبدول لتحقيق ذلك، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَيْسَ خَلْقَ السَّوْتِ وَالْكَوْبَةِ يَتْلُوَكُمْ إِلَهُكُمْ عَلَمَاً وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ الْقُرْآنَ﴾ [الملك: ٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَأْكُلُوا مِنْ شَرِيهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾ [يس: ٣٥]،^(٢) والتاريخ الفكري في الأمم المختلفة كان يسلك سبيلاً واحداً ويتدرج تدريجات معينة، وحينها جَدَّ الباحثون في العصر الحديث في استخراج قوانين طبيعية لسير العقل البشري في الأمم ذكروا أن الأطوار التي تمر بها الأمم خمسة: عصر سرعة التصديق واعتناق الخرافات والأوهام، وعصر الشك والحيرة والتحري، وعصر العقيدة والإيمان، وعصر العقل والفكر والحضارة، عصر الهرم والشيخوخة.

(١) أبو المجد، "تجديد الفكر الإسلامي؛ إطار جديد، مداخل أساسية"، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) أشفيتر، ألبرت. فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمن بدوي، بيروت: دار الأندلس، ١٩٨٠م، ص ٥.

وإذا أراد أحد الدارسين أن يطبق هذه القوانين التي استنبطها العلماء المتتبعون لحركة التطور الحضاري على الفكر الإسلامي، وجد ذلك غير ممكن؛ لأن الفكر الإسلامي مستمد من تعاليم القرآن المجيد وسُنَّة النبي ﷺ، وما استمدا منها أقوى من تلك الأطوار. إذن الطفرة الفكرية التي نشأت في ظلها الحضارة الإسلامية، والتي يحار الإنسان في تحليلها وتكييفها ليست إلا دليلاً على أن مصدر تلك الحضارة مصدر معجز؛ إذ يستحيل عقلاً أن ينتج العرب وهم على حالهم قبل الإسلام حضارة نصية وفكرية على هذا المستوى من النضج والكمال، والكمال والنضج الذي يصل إلى حد الإعجاز أتى من ذلك الطابع الشمولي الذي تلتقي فيه أسس العقيدة مع قواعد الشريعة وقوانين الأحكام في إطار تكاملي شمولي جعل من الإسلام وشريعته الصيغة الوحيدة الباقية حتى اليوم.

وذلك لأن شمولية الإسلام تحتوي على:

- الامتداد الزمني في المعتقد الذي يفرض على أتباعه الإيمان بجميع الأنبياء السابقين مع التسليم بهيمنة المنهج الخاتم.
- الشمول الموضوعي الذي يغطي مجالات الحياة جميعاً: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وعقدية، وتربوية، وفكرية، وتاريخية.
- شمول الهدف في عرض القضية البشرية بكل محتوياتها من النشأة حتى الغاية في إيجاز وإجمال،^(١) وتصور هذا الكمال والنضج وهذا الشمول في عصر التدافع الثقافي أين يكون؟!

لذا كانت ضرورة التجديد في هذا العلم -يعني علم الأصول- بوصفه منهجية هذه الأمة نابع من عدة أمور:

(١) السابح، أحمد عبد الرحيم. الخطاب الديني والواقع المعاصر، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م)، ص ١٠.

أ- أن التجديد الأصولي لون من ألوان تجديد الخطاب الديني والذي يتجاوز الشكلائية واللغوية ويمتد إلى وسائل الاقتناع، ونوعية البرهان، وأدوات البيان في الشريعة الإسلامية ومناهجها.^(١)

ب- التجديد الأصولي وسيلة من وسائل التحضر الفكري الذي يؤكد حضارة هذه الأمة ونموها الطبيعي، وقدرتها على إدارة شئون الحياة، والحكم بما يحقق غاية العمران الذي خلق الله تعالى لأجله الإنسان.

ت- التجديد الأصولي ترجمة حية للتكامل الروحي والفكري بين الروح العقلانية النافعة والروح الجماعية الصالحة، وهما تمثلان الممارسة الحوية لنمو الأمة، وأية أمة، ولكي توفر لأمتنا ومجتمعاتنا تكويناً متيناً يجمع بين منهجية الفكر، والحوار، وكمال الأخلاق، وبخاصة ونحن نمتلك في تراثنا كثيراً مما يؤصل هذه المنهجية وذلك التكوين.

ث- التجديد الأصولي ضرورة واقعية ينادي بها كل صادق يريد لهذه الأمة النهوض والريادة؛ فإذا كان على أساس إيقاعات الزمن يجري تصنيف الشعوب، والأمم، والمجتمعات ما بين مجتمعات تقليدية أو مجتمعات معاصرة حديثة، فإننا بحاجة إلى إثبات أن الأمة ليست جامدة وليست تقليدية؛ إذ المجتمعات التقليدية هي التي تقف دائماً الموقف المجانف للتغيير والابتكار وتنظر إلى كل محاولة للتجديد على أنها تهديد اجتماعي، ولا يكفي الأمة الآن أن تمجد الماضي وتدور في ثنانيا تضاريسه تحت دعوى المحافظة، بل الأمر يقتضي الإبداع والمبادأة، بل المغامرة بحثاً عن آفاق إنسانية أكثر عمقاً وأصالة، وإذا كان الثبات والسكون قانون جوهر في السجل الداخلي للعقلية التقليدية، فالتغيير والتجديد Renouveau حقيقة تتأصل في عمق العقلية الحديثة.

وعلينا إذن - ونحن ندعو إلى التجديد الأصولي - أن نخرج من حالة العجز والجمود إلى الحركة والنهوض، وذلك بإحياء ما اندرس في واقعنا وغاب عن حياتنا،

(١) فضل، صلاح. بلاغة الخطاب وعلم النص، القاهرة: مكتبة التراث، ط١، ١٩٩٦م، ص ٩٠.

وفي مقدمة ما غاب:

- الفصل بين الدين والأمة تحت دعوى الدين ملة والوطن للجميع.
- غياب المواطن الحديث الذي ينتمي إلى الوطن لا إلى الطائفة أو القبيلة.
- غياب الفردية التي شكلت الأساس الذي قامت عليه عملية التطور البشري.
- غياب حقوق الإنسان وممارسة الشورى والديمقراطية.^(١)

ومن دلائل الضرورة الواقعية التي تفرض التجديد، ما قامت به العقلية الإسلامية قديماً عندما امتصت الغذاء الذي قدمه ميراث العالم القديم، بعد أن أصبح متوافراً باللغة العربية، فأدّى ذلك إلى قيام مدارس الفلسفة، والعلوم والفنون المختلفة، ومن قبل ما أدخله الفاروق عمر بن الخطاب من أعيال واقتباسات من الحضارة الفارسية في إدارة شئون الدولة مثل إدارة الأراضي الزراعية وكيفية جباية الضرائب عليها فيما كان يسمى "وضائع كسرى" ونظام الدواوين والتقويم ... إلخ وما أدخله في الوقت الذي رفضت الحضارة الإسلامية - أو قل الفكر الإسلامي - ما يتعارض مع طبيعة الإسلام ومبادئه مثل: تأليه الحاكم، وطريقة توريث الحكم، ونظام الطبقة السائدة عندهم، وكان ذلك على أساس واضح من التمييز بين ما هو مشترك إنسانياً عام تأخذه الحضارات من بعضها وتساهم فيه كل حضارة بالعطاء المتجدد وما هو خصوصية حضارية لا تقبل الحضارات الأخذ أن يكون ضمن المأخوذ، بالضبط كما فعلت أوربا عندما أخذت من ابن رشد الشارح لأرسطو ولم تأخذ عنه فيلسوفاً فقهياً، فالأقتباس والنقل إذن عملية متداولة بين الشعوب قاطبة، فكل حضارة أبدعت، نقلت وأخذت وأعطت، ولم توجد حضارة أبدعت ولم تنقل، فالنقل ليس وباء، وإنما هو غذاء، والاستعارة ليست عاراً، بل هي فخار عندما يظهر فيها الأثر المميز لطبيعة المستعير.^(٢)

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) وطفه، علي أسعد. "إشكالية الزمن ومآزق الثقافة العربية"، مجلة العربي، العدد: (٥٢٩)، ديسمبر ٢٠٠٢م، ص ١٦-١٩ (بتصرف).

وغياب الفصل بين الدين والأمة هنا يعني: تأصله في واقعنا حتى أصبح واقعاً، والتجديد يرفض =

ولعل تلك الضرورة الواقعية تكون أكثر وضوحاً عندما نقف عند بواعث التجديد الأصولي ودوافعه وملاحه إن شاء الله تعالى.^(١)

ج- التجديد الأصولي ضرورة عقلية، وقد أشرنا قبل إلى مقالة الإمام محمد عبده رَحِمَهُ اللهُ التي تبين ضرورة إعمال العقل فيما أثر عن السابقين، فالعقلانية من أبرز سمات الفكر الإسلامي مادام نتاج العقل لا يصطدم مع الثوابت المقررة، أو مع ما هو معلوم من الدين بالضرورة، إن التجديد كما هو مطلب اجتماعي واقعي هو كذلك مطلب عقلي؛ إذ ليس من العدل والإنصاف أن نطلب من أحد أن يأخذ بفكر من سبقه من غير مناقشة أو إبداء رأي خاصة إذا كان أهلاً لذلك.

وما ذلك -الأخذ العاجل- إلا تعطيل لوظيفة العقل، وما زال علماءنا يناقشون آراء من تقدمهم، فتارة يؤيدونها، وتارة يروونها، وتارة ثالثة يضيفون إليها، ولم يُعِب أحد عليهم هذا الصنيع وكل ذلك يتم بحثاً عن الحق والحقيقة.^(٢)

أما كون التجديد الأصولي مطلباً اجتماعياً فما من مجتمع على وجه الأرض إلا وله مشكلاته وقضاياها التي تتجدد، والفكر النافع هو الذي يقدم حلولاً لمشكلات مجتمعه، ولا شك أن المشكلات تتجدد بتطور المجتمع، فتظهر مشكلات لم تكن موجودة من قبل فيستلزم ذلك فكراً جديداً، أو متجدداً لحل هذه المشكلات.^(٣)

= ذلك الفصل حتماً، فهي دعوة إلى نبذ الفكرة واقتلاعها من جذورها. والذي يقرأ ما كتبه الدكتور علي وطفة يعلم أننا أخذنا منه ورددنا عليه، وإذا كنا نتفق معه في المبدأ إلا أننا نختلف معه في الوسيلة. انظر: - المرجع السابق، ص ٢٠-٢١.

(١) السابق، الخطاب الديني والواقع المعاصر، مرجع سابق، ص ١٠٤ وما بعدها (بتصرف).

(٢) ولزيد من الدلائل على أن التجديد ضرورة واقعية. انظر:

- زقزوق، مقاصد الشريعة وضرورات التجديد، مرجع سابق، ص ٣٠ وما بعدها.

(٣) الشعيب، خالد عبد الله. "ضرورة التجديد وضوابطه في الفكر الإسلامي"، مؤتمر التجديد في الفكر الإسلامي، المؤتمر الثالث عشر (١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م)، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص ٩٣-٩٩.

ولعلي لا أسهب كثيراً في فكرة تقدمت حولها عدد من البحوث العلمية لأساتذة علماء تقدموا علينا وسبقونا في مجال الفكر والفقه والشريعة، وكلهم يؤكد ضرورة التجديد في الفكر الإسلامي بعامه، وفي الفقه وأصوله بخاصة، أشرت إلى بعضها في السطور السابقة اقتباساً منها، وأجل ذكرها تاركاً من يريد الاستزادة -حول تلك الفكرة- الرجوع إليها.

ففي المؤتمر الدولي الثالث عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف المصرية، الذي عقد في القاهرة في الفترة من ٨-١١ ربيع الأول ١٤٢٢هـ/ ٣١ مايو حتى ٣ يونيو ٢٠٠١م كان المحور الأول لهذا المؤتمر ضرورة التجديد وضوابطه؛ ومن أبرز بحوثه حول ضرورة التجديد ما يلي:

- "ضرورة التجديد" / أحمد الطيب، الأستاذ بجامعة الأزهر (ورئيس الجامعة حالياً) ص ١٤١ - ١٧٠.

- "ضرورة التجديد الحدود والضوابط" / إبراهيم صالح الحسيني، ص ١٧١ - ٢٠٠.

- "ضرورة التجديد في الفكر الإسلامي" / أحمد بوجعة، ٢٠٠١-٢٠٠٦م.

وفي المؤتمر الدولي حول مناهج التجديد في العلوم الإسلامية والعربية الذي عقد بجامعة المنيا بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية بكلية دار العلوم في الفترة من ٢٤-٢٦ محرم ١٤٢٦هـ/ ٥-٧ مارس ٢٠٠٥م،^(١) نجد الفكرة -ضرورة التجديد- تلح على الباحثين والعلماء، ومن الأوراق التي قدمت:

- "ضرورة التجديد في الفكر الإسلامي" / محمد محمد عيسى، جامعة الإمارات.^(٢)

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٢) مجلة المؤتمر التي تضمنت فعاليات تلك الأطروحات وحملت عنوان المؤتمر وتاريخه وجاءت في ثلاثة أجزاء: الأول والثالث منها خاص بالعلوم الإسلامية.

- "الإسلام والتجديد" / إبراهيم عطا شعبان.^(١)
- "الإسلام والتجديد" / سعد خلف عبد الوهاب.^(٢)
- "الإسلام والتجديد" / إبراهيم رشاد محمد صبري.^(٣)
- هذا إلى جانب البحوث المقدمة وتناولت ضرورة التجديد بصورة غير مباشرة، وذلك بالحديث عن صفات المجدد وضوابط التجديد مثل:
- "ضوابط التجديد وصفات المجدد" / إبراهيم عبد الرحيم.^(٤)
- "ضوابط التجديد وصفات المجددين في ضوء القرآن والسنة" / عبد الرحمن بن جميل قصاص.^(٥)
- "ضبط الفتوى المعاصرة؛ الضرورة والصورة" / معتمد علي أحمد سليمان.^(٦)
- ولا شك أن من يتناول هذه البحوث وغيرها يلتمس الحاجة الملحة إلى التجديد في الفكر الإسلامي المعاصر ولا سيما في درة تاجه وهو علم الأصول بوصفه المنهجية الفكرية للفقهاء الإسلامي. والآن نقف على دوافع التجديد الأصولي وبواعثه.

٢- دوافع التجديد الأصولي:

تتعد بواعث التجديد ودوافعه إلى جانب كونه ضرورة حضارية، وواقعية، ومجتمعية، وعقلية على نحو ما ظهر لنا سابقاً، فمع تعدد تلك الضرورات، واعتبارها في

(١) شعبان، إبراهيم عطا. "الإسلام والتجديد"، مجلة مؤتمر كلية دار العلوم، مؤتمر: مناهج التجديد في العلوم الإسلامية والعربية، جامعة المنيا ورابطة الجامعات الإسلامية، (محرم ١٤٢٦هـ - مارس ٢٠٠٥م)، ج ١، ص ٤٠١-٤١٦.

(٢) المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٥١٨-٢٥٦٣.

(٣) المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٥٦٤-٢٥٩٠.

(٤) المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٦٤٦-٢٦٦٣.

(٥) المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٤٥٦-٢٤٦٣.

(٦) المرجع السابق، ج ٣، ص ٢٢٢٠-٢٢٣٣.

ذاتها دافعاً للتجديد نقف مع بعض الدوافع الأخرى فيما يلي:

أ- أن أمتنا العربية والإسلامية تواجه هجمة شرسة على ثوابتها وتراثها، تلك الهجمة التي تحمل العولة بقطبها الأوحـد رايتها، ولن تنجو منه أمتنا إلا بالمواجهة المبنية على تجديد الفكر والرؤية والسلوك، فليس مجرد التمسك بالدين -رغم أنه أمر أساسي- كافياً لتحقيق التقدم والنمو والتطور ومجابهة المخاطر كافة، بل يلزم تلك المواجهة أن تستند إلى الاجتهاد والتجديد، ومواكبة العصر، والوفاء بمتطلبات الحياة، فإننا بالاجتهاد الحقيقي وبالإبداع الفكري المتفتح، وبالفهم المستنير للإسلام نستطيع أن نضع حداً لما يفرض على الأمة من آليات العولة والمهيمنة،^(١) ويأتي بيان منهجيتنا الفكرية المبنية على أصول ثابتة من أوليات التجديد الذي يحمي الأمة من تلك الهيمنة.

ب- أن علم أصول الفقه بوصفه المنهج الفكري للتراث الفقهي أولى بالتجديد لحل ما يتجدد من مشكلات، وإذا كانت الغاية من التشريع تحصيل المصالح في المعاش والمعاد فلن نتمكن من حل مشكلاتنا، وما يستجد في حياتنا دون نظر جديد قائم على أصول ثابتة وقواعد حكيمة ترفض أو توافق تلك المستجدات.

ت- من أبرز ما يدفعنا إلى التجديد في أصول الفقه أننا نميز بين ما للشرعية من نصوص ثابتة، ومقررات راسخة لا يمكن المساس بها، وما للفكر الأصولي من نظرات، وقواعد تحمل رؤية فردية في إطار زمني، فالأولى حاكمة، والثاني محكوم عليه، الأولى قطعية والثاني ظني، فربما فرضت تصورات الأصوليين في عصر من العصور بعض التصورات التي تنسجم مع الواقع الفعلي، والتطبيقي في حينه، لكن قد يستحيل سحبها على واقعنا المعاصر، والناظر في الفقه الحنفي مثلاً يجد تلاميذ الإمام أبي حنيفة قد خالفوه -على سبيل المثال- في مسألة

(١) المرجع السابق، ج ١، ص ٨٢٨-٨٥٩.

الإكراه والتضمين لتغيرات الزمان واتساع دائرة الفساد.^(١)

ث- أن الحاجة إلى المجدد أو المصلح الذي يقيم للناس أمور دينهم أصبحت ضرورة ملحة وبالأخص في هذه الفترة المحورية من تاريخ الأمة؛ إذ الدور الحضاري، والمكانة الريادية مهددة بالزوال أمام مقتضيات الحضارة المادية على نحو ما ألمحنا في الدافع الأول، والتجديد الأصولي وهو المعني بتكوين تلك الطاقة التجديدية للفرد بوصفه الركيزة الرئيسة في ركائز النهضة الفكرية الحديثة للمسلمين، ثم النهضة الحضارية في شقها التطبيقي والمادي لا يقوم؛ إذ يقوم إلا على أنقاض التخلص من مركب النقص والانهزامية واستبداله بالاعتزاز بالنفس والشعور بقيمة الذات المسلمة الإيجابية، الفعالة بوعيا وإيمانا واستعلائها قال تعالى: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ (آل عمران: ١٣٩). فالشعور بالدونية الذي يعيش فيه كثيرون من المسلمين اليوم يجب أن يكون الوعي الاستعلائي بدلاً منه، والوعي الاستعلائي الدافع إلى التجديد الحضاري أو إن شئت قل: الدافع إلى التغير الحضاري.

ج- أن الفقه المقيد باستعمال وسائل التفسير المحدودة في الأصول من المنطوق والمفهوم والقياس ... إلخ ما نعرف من مناهجه القديمة لم يعد كافياً لحل مشكلات عصرنا، ويتعذر به النمو، ومسايرة تطور الحياة وعلاقات الأمم والشعوب انظر مثلاً: التسعير الآن وفي القديم كيف جاءت السُنَّة بالمنع مع أن

(١) الشريف، الإسلام والحداثة، مرجع سابق، ص ١١-١٩ (بتصرف)، وانظر أيضاً:

- عبارة محمد. "مستقبلنا بين التجديد والحداثة الغربية"، مؤتمر: التجديد في الفكر الإسلامي، المؤتمر الثالث عشر (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص ٨٧.

- عمار، حامد. مواجهة العولمة في التعليم والثقافة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٦م، ص ٢٢-٢٣.

حيث يبين خطورة ثقافة وإرادة العولمة التي تريد بقطبها الأوحاد أن تفرض نظامها وأيدلوجيتها تحت ما يسمى بالنظام العالمي الجديد.

الفقه اقتضى بعد فترة المنع بالتسجير للمصلحة وخصوصاً بعد اتساع دائرة التداول لمئات البضائع والخدمات، ومن اليقين أن من هذه الأنواع ما يتعين فيه التسجير، ومنها ما تتحقق المصلحة العامة بإخضاعه للمنافسة الحرة بدلاً من التسجير.^(١)

ح- الحاجة الملحة لوضع الضوابط لأنواع متعددة من الفقه ومنها (فقه الأقليات) حيث يعيش اليوم خارج دائرة العالم الإسلامي الجغرافية أكثر من (٤٥٠ مليوناً)؛ أي ثلث المسلمين تقريباً، وتلك النسبة تحتاج إلى تأصيل فقها وضبط سلوكياتها بما يتناسب مع ثوابت الشريعة، ومقرراتها إلى جانب مواجهة ما يصطدمون به من مشكلات مجتمعية يفرضها الواقع والمكان، الأمر الذي يحتاج إلى تجديد النظر في النصوص الشرعية (القرآن والسنة) إلى جانب ما تسمح به الآليات من استخدام للأصول الأخرى من قياس ومصلحة وعرف وسد للذرائع، ومثله أيضاً عدد من قضايا الفقه النوعي -بتعبيرنا-، مثل فقه الأولويات، وفقه الحيل، وفقه الواقع وهي أنواع قريبة من فقه الأقليات الذي ألمحنا إليه من قبل وكلها أنواع يراعى فيها ارتباط الحكم الشرعي أو بتعبير أدق الرأي الاجتهادي بظروف الجماعة، وتغيير المكان الذي تعيش فيه مع العلم ببعض العلوم الاجتماعية كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم السياسية والعلاقات الدولية، وذلك لإيجاد الرؤية السليمة التي ترفع الحرج وتضبط السلوك.^(٢)

د- الحاجة الماسة لوضع ضوابط للاجتهاد المعاصر وصفات المجتهد (المجدد) بما يرسم الاتجاه السليم نحو فقه متوازن يراعي المستجدات مع المحافظة على

(١) ابن عابدين، محمد أمين بن عمر. حاشية ابن عابدين "رد المحتار على الدر المختار"، بيروت: دار إحياء التراث، (د.ت)، ج ١، ص ٤٧، وانظر أيضاً:

- الشعيب، "ضرورة التجديد وضوابطه في الفكر الإسلامي"، مرجع سابق، ص ١٠٠.

(٢) الحمليش، أحمد. "التجديد في الأسس التي يقوم عليها الفكر الفقهي وليس في مجالاته.."، مؤتمر التجديد في الفكر الإسلامي، المؤتمر الثالث عشر (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص ٥٧٣.

الهوية الإسلامية، لا سيما وأن ما يقلق المراقبين لدعاة التجديد في الفكر الإسلامي بعامة والتجديد الفقهي والأصولي بخاصة، هو المساس بالهوية الإسلامية سواء كانت على مستوى الفرد أو الأسرة أو المجتمع، ولا ريب في أن الاجتهاد الذي ندعو إليه هو اجتهاد يقوم على الأصالة التي تركها لنا جمهور أئمة المذاهب الأربعة ومن قاربهم من السلف المتبعين لمنهج فقهاء الصحابة رضوان الله عليهم، وهو اجتهاد يقوم على منهج وقاف عند النصوص القرآنية، والتحديثية الصحيحة، مستنبط لما فيها من أحكام وفق قواعد فن أصول الفقه، وضوابطه الدقيقة فهو إذن، اجتهاد منضبط محروس بسنن تحفظه من الجمود والتقليد وإلغاء العقل، وأخرى تتيح له التجول بحرية داخل العُرصات الواسعة التي منحتها القواعد الأصولية والفقهية للمجتهد أو المفتي بحيث يذهب مع المصالح والضرورات إلى أبعد مدى.^(١)

ثالثاً: مشروعية التجديد وملائمته وضوابطه

١ - مشروعية التجديد الأصولي المعاصر:

وإذا كان علم أصول الفقه يمثل المرجعية الفكرية والمنهجية للفقه الإسلامي ويحتوي على ما هو قطعي وظني، فليست جميع قضاياها قطعية، وكل ما هو ظني أو محل نزاع بين العلماء يجوز الاجتهاد فيه، وإذا كان علم الأصول بهيئته الجدلية الحشوية لم يعد مناسباً للوفاء بما تحتاجه الأمة في حاضرها، كي تبني نهضة شاملة، فإن الاجتهاد

(١) سليمان، أحمد يوسف. "فقه الأولويات"، مؤتمر التجديد في الفكر الإسلامي، المؤتمر الثالث عشر (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص ٥٥٤، وانظر أيضاً:

- بشاري، محمد. "فقه الأقليات المسلمة"، المرجع السابق، ص ٦٧٧.
- الطبطبائي، ومحمد. "فقه الأقليات"، المرجع السابق، ص ٥٧٨.
- النحاس، إبراهيم علي. "وفقه البيئته"، المرجع السابق، ص ٤٥٣.
- واصل، نصر فريد، "فقه المستحدثات الاقتصادية"، المرجع السابق، ص ٤٨٩.
- موسى، حسن إسماعيل، "دور الاجتهاد في تكوين فقه الأقليات المسلمة"، المرجع السابق، ص ٧٣٩.

في هذا العلم لتجديده وتطويره - وفق أسس ومبادئ لا تخرج على القطعيات بحال من الأحوال - أصبح ضرورة إسلامية بلا مراء.

وإذا كان التجديد يمتد إلى أصول الفقه من أدلة ومناهج وطرق استنباط،^(١) فإن تلك الضرورة التي سبق الحديث عنها تضطرننا للبحث عن مشروعيتها، هذا التجديد وملاحه وضوابطه فما مشروعيتها؟ وما ملاحه؟ وما ضوابطه؟.

لنبداً أولاً بالكلام عن: مشروعية التجديد الأصولي، لا سيما وأنها مستندة إلى مفهوم^(٢) القرآن الكريم ومنطوق^(٣) السُّنة النبوية وكما تستند مشروعيتها التجديد إلى الدليل النقلي تستند أيضاً إلى الدليل العقلي على النحو التالي:

أ- من القرآن الكريم :

قوله ﷻ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا يُقَوِّمُ حَتَّى يُعْزِلُوا مَا يُنْقِصُهُ﴾ [الرعد: ١١]^(٤) فمع أن

(١) الراشد، محمد أحمد. نحو المعالي، طنطا: دار البشير، ط٢، ١٤١٤هـ، ص ٥٣-٥٤.

(٢) الدسوقي، نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٢، وانظر أيضاً:

- أبو طالب، صوفي. "الوسطية أساس التشريع الإسلامي"، مؤتمر التجديد في الفكر الإسلامي، المؤتمر الثالث عشر (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص ٩٥ (بتصرف).

(٣) المفهوم: ما فهم من اللفظ في غير محل النطق. وهو: ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق. وهو نوعان: مفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة. انظر:

- الأمدى، الإحكام في أصول الأحكام، مرجع سابق، ج ٣، ص ٦٢.

- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مرجع سابق، ص ١٥٦.

- البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٥٣.

- أحمدان، زياد محمد. المعجم الجامع للتعريفات الأصولية، بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، (١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م)، ص ١١١-١١٣.

(٤) المنطوق: ما فهم من دلالة اللفظ قطعاً في محل النطق. وهو: ما دل عليه اللفظ في محل النطق. انظر:

- الأمدى، الإحكام في أصول الأحكام، مرجع سابق، ج ٣، ص ٦٢.

- الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، مرجع سابق، ص ١٥٦.

- البخاري، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البيهقي، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٥٣.

دلالة الآية دلالة عامة تلفت النظر إلى أن التجديد والتغير سنة كونية لا تتبدل ولا تتحول إلا أنه مشروط بالرغبة من المكلفين في ذلك التغير والشروع في تحقيقه، فالتجديد أو التغير إنما هو في الأصل قانون قرآني، وعلى قدر ما يتخلف الناس عن هذا القانون يكون الجزء من جنس العمل، قال الله عز وجل: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نَقَمَهُ أَتَمَّهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُنْفِرُوا مَا يَنْفُسِهِمْ...﴾ (الأنفال: ٥٣)^(١) وإحساسنا بهذا القانون هو الذي يولد لدى المسلم القدرة على التجديد والإبداع في أي مجال وفي أي فن، والذي ينظر إلى تراثنا الفكري سواء كان الفقهي أو الأصولي أو الفلسفي -فضلاً عن التراث العلمي والتجريبي- يدرك أن التجديد ليس حديثاً غريباً طارئاً فرضته طبيعة العصر ومجرياته، لكنه جوهر التراث وروحه وطاقته وحركته.^(٢)

ب- من السنة النبوية:

وردت في كتب السنة عدة أحاديث تتناول تجديد الدين إما بمعنى تعليم الناس دينهم، تجديد إيمانهم، كلها أحاديث، وهي أحاديث وإن كان في بعضها ضعف في الإسناد، تحمل في طياتها البشئ بحفظ الله تعالى لهذا الدين عقيدة وشريعة وأخلاقاً. لكن أقوى تلك الأحاديث إسناداً وصحة حديث المجدد الذي رواه أبو داود والحاكم وصححه غير واحد من الحفاظ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها."^(٣) وهذا الحديث تناوله

(١) قطب، سيد. في ظلال القرآن، القاهرة: دار الشروق، ط ١٢، ١٤٠٦ هـ، ج ٣، ص ١٥٣٥-١٥٣٦.

(٢) الطيب، أحمد. "ضرورة التجديد"، مجلة مؤتمر كلية دار العلوم، مؤتمر "مناهج التجديد في العلوم الإسلامية والعربية"، جامعة المنيا ورابطة الجامعات الإسلامية، (محرم ١٤٢٦ هـ - مارس ٢٠٠٥ م)، ص ٢٣-٢٤ (بتصرف).

(٣) رواه أبو داود في سنته، والحاكم في مستدركه، وأخرجه الطبراني في الأوسط، وقال: لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن وهب، وقال العجلوني: "أخرجه الطبراني في الأوسط بسند رجاله ثقات، والحاكم من حديث ابن وهب وصححه وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث"، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة. انظر:

- السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي. سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين

الحفاظ والشرّاح قديماً وحديثاً واعتنوا به تحريجاً ودراسة، فتكلموا في مفرداته ودلالاتها، عن معنى الأمة التي يبعث المجدد لها، أو فيها، والمراد من الرأس في الحديث، وهل المجدد واحد أم متعدد؟ وما إذا كان هذا التجديد ينصب على دين الأمة وليس على دين الله تعالى، وذلك أن الدين بالمعنى الأول يعني التدين وهو متغير متحرك فهو يزيد وينقص، أو يضعف ويقوى بحسب فهم الناس له والتزامهم بتعاليمه، لذا جاء الدين مضافاً إلى الأمة.^(١) ورغم الدلالة العامة في هذا الحديث إلا أنه بعمومه يمس كل تجديد علمي أو عملي، فكما يتناول الحديث التجديد العقدي والسلوكي يتناول التجديد الفكري والمنهجي (العلمي)؛ إذ التجديد العلمي أساس في التجديد العملي والتطبيقي.

ولا نكون متجاوزين إذا قلنا إن الحديث المذكور -حديث المجدد- أساس شرعي يقوم عليه كل تجديد مهما كان ميدان ذلك التجديد بالنسبة للأمة في عقيدتها، أو

عبد الحميد، بيروت: دار الفكر، (د. ت.)، ج ٢، ص ٥١٢، حديث رقم: (٤٢٩١).

- النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم. المستدرک علی الصحیحین، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط ١، (١٤١١هـ / ١٩٩٠م)، ج ٤، ص ٥٦٧، حديث رقم: (٨٥٩٢).

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد. المعجم الأوسط، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، القاهرة: دار الحرمين، ١٤١٥هـ، ج ٦، ص ٣٢٤، حديث رقم: (٦٥٢٧).

- العجلوني، إسماعيل بن محمد الجراحي. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، القاهرة: مكتبة القدسي، ١٣٥١هـ، ج ١، ص ٢٤٣، حديث رقم: (٧٤٠).

- الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، مرجع سابق، ج ٢، ص ١٤٨، حديث رقم: (٥٩٩).

(١) حديث المجدد قامت عليه رسائل سابقة منها:

- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. التنبيه بمن يبعث الله على رأس كل مائة، تحقيق: عبد الحميد شانون، مكة المكرمة: دار الثقة للنشر والتوزيع، ١٤١٠هـ.

- المراغي، محمد بن محمد بن حامد الجرجاوي. وسيلة المجددين في شرح حديث التجديد وتراجم المجددين، (مخطوطة بدار الكتب المصرية)، حديث رقم: (٣٢٨).

سلوكها، أو أحكام شريعتهما وما تستند إليه تلك الأحكام من أصول أو أدلة ومناهج.

ت- الأدلة العقلية:

إن الحياة متطورة، وتسير بسرعة فائقة، وأحوال الأمم والشعوب، وعاداتها، وتقاليدها وأعرافها تتغير، ويعتريها كثير من التحول، الأمر الذي يفرض على أرباب العقول أن يتفكروا فيما يحيط بهم، كي يصلوا إلى حكم الشرع فيما تغير أو استحدث، وقديماً قال الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: "تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور"، ولعلنا نقف في السطور القادمة أمام الأدلة العقلية للتجديد الأصولي:

- الحاجة إلى التجديد؛ إذ الحاجة تقع موقع الضرورة، ولما واجهت الأمة في عصرنا كماً كبيراً من البدع، والمحدثات التي شابت معاملاتنا وسلوكاتنا التي تعد في غالبها انحرافات عن الصراط المستقيم أصبحت الحاجة ماسة إلى التجديد بالعودة إلى أصولنا الشرعية، كي تقوم معاملاتنا وأخلاقنا.

- أن النصوص الشرعية التي نصت على أحكام الحلال والحرام من القرآن أو السنة محدودة متناهية - أعني محدودة العدد رغم ما فيها من إطلاقات تستوعب الزمان، والمكان والأحوال، والأشخاص - أما الوقائع والمستجدات فلها غير متناهية فكيف يحيط المتناهي بغير المتناهي دون أن يكون هناك نظر جديد، استناداً إلى تلك الأصول، كي تستنبط الأحكام المناسبة لتلك الوقائع بجودة تنزيل تلك الوقائع على النصوص.

- التجديد في أصول الفقه أصبح مطلباً يفرض نفسه على أروقة الدرس والبحث العلمي؛ إذ يعاني المتناول لهذا العلم ومصادره مما تحتويه من رموز وحواش تحتاج إلى من يفك رموزها. ومن واقع معاملتي لبعض الأصوليين رأيت كيف يبدل أحدهم بقدرته على فك رموز كثير من الكتب الأصولية القديمة على حين يعجز كثير من طلبة الدراسات العليا عن ذلك. ولك أن تتصور حال العلم نفسه حين يكون التهايز بين دارسيه؛ أساتذة وطلاباً في فك رموز كتبه دون

الوقوف على محتواه أو معناه ومباحثه مُدارسة وفهماً، ناهيك عن تجديده! أي إن ما يبذل من جهد في شكل العلم وكتبه دون ما يبذل في مضمونه.

- إن الهوة الحضارية بين أمتنا والأمم الأخرى زادت وتزداد بقدر ما تتأخر الأمة في النهوض من كبوتها، وتجديد أمورها النظرية والعلمية، ويأتي التجديد في الفكر النظري ومنه علم أصول الفقه في مقدمه ما نحتاج إلى تجديده، فإذا كانت الدعوة أخيراً قد زادت إلى تجديد الفكر الإسلامي، فإن علم أصول الفقه بوصفه درة هذا الفكر أول ما يحتاج إلى تجديد، مع التنبيه إلى أن التجديد لا يعني إلغاء كل قديم أو إهمال جهود العلماء السابقين فهذا ما لا ندين به ولا ندعو إليه. إن الدعوة إلى تجديد علم أصول الفقه من زاوية كونه جهداً بشرياً، وفكراً عقلياً فيه من الظنيات كما فيه من القطعيات، جدير بالأخذ إذا وُضع في الإطار الصحيح مع ملاحظة أن هذا العلم يغلب عليه وعلى مباحثه الفكر والجهد البشري بهدف تلبية حاجات الإنسان فرداً وجماعة، فالعلم الذي لا يساهم في حركة الحياة علم ميت، والميت لا يقبل التجديد، وأصولنا الإسلامية وفقهنا الإسلامي لم يعرفا هذا الموت حتى في العصور التي ظن فيها الجمود والتقليد.

وخلاصة القول: إن التجديد الأصولي مطلب واقعي عقلي يدعو إليه تطور الحياة المستمر في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولا سيما وأن مشكلات أمتنا في تلك المجالات أصبحت لا يحصيها العاد. وهدف الدراسة بيان إمكانية إسهام هذا العلم الجليل في إيجاد الحلول لما استجد من مشكلات وحاجات.^(١) ولكن ما ملامح التجديد الأصولي، وما ضوابطه؟

(١) القرصاوي، يوسف. شريعة الإسلام خلودها وصلاحتها، بيروت: المكتب الإسلامي، (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، ص ١٥٥، وانظر أيضاً:

- الدسوقي، التجديد في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ج ١، ص ٥٠-٥٣.

- يحى، نعيمة محمد. "التجديد في الفقه الإسلامي في العصر الحديث"، (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة/ دار العلوم، ٢٠٠٥م)، ج ١، ص ١٠٧-١١٣.

٢- ملامح التجديد الأصولي:

ما دام علم أصول الفقه هو منهج البحث الفقهي والميزان الضابط لثمرته، فإن تجديده لا بد أن يشمل الأسس والمبادئ التي تحوّلته عن مساره المعتاد الذي قصره في أطر التعامل الجزئي أو الفردية للأمور التعبدية للأفراد، ولكي يلي العلم حاجات العصر، ويصون للشريعة ما أودعها الله إياه من عوامل الهيمنة والصلاحية، مع كفاءة التطبيق على وجه يحقق المقاصد؛ فإن الملامح المنشودة في التجديد لعلم أصول الفقه من وجهة نظر الباحث تتحدد فيما يلي:

أ- إعادة شكل وصياغة المباحث الأصولية؛ كي تكون سهلة قريبة المأخذ من طالبها المعاصر، بحيث تخرج الدراسة الأصولية من شكلها التاريخي الذي يدرس قضايا تاريخية، ويعطي حلولاً تاريخية بعيدة كل البعد عن الواقع المعاصر، ومن تلك الصياغة الجديدة أن لا نقف عند المادة الأصولية، بل لا بد معها من المادة الاجتماعية التي تعطي الأصولي أو الفقيه الثقافة الكافية بإادة بحثه، فالفقه وأصوله الآن لا يُكوّن ولا يُؤلّد اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، فتلك أمور واقعية يحتاج في تحصيلها الأصولي إلى مزيد من دراسة الواقع ومتغيراته، وعليه فلا بد من توسيع دراسة الأصول، كي تشمل من حيث الصياغة أصول الاجتماع، والسياسة، والاقتصاد إلى جانب أصول الفقه المصوغة بلغة سهلة بسيطة تخرجها من دوائر الإيجاز المخل أو الجدل اللفظي الممل.^(١)

ب- إعادة شكل الأداء في التعليم الجامعي لخدمة علم أصول الفقه بما يناسبه ويمثله من منهجية عامة ليست للفقه وجزئياته فحسب وإنما للفكر الإسلامي كله، فقد آن الأوان للاهتمام المطلوب بأبعاده المؤثرة في حياة المسلمين المعاصرة -ولا سيّما في قضية تجديد وإصلاح مناهج الفكر الإسلامي وعلى رأسها أصول الفقه- بأن يأخذ حقه من الدراسة والعناية في معاهدنا العلمية، فقد أصبح

(١) السوسنة، "تجديد أصول الفقه: تاريخه ومعالمه"، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٥١.

العقل المسلم اليوم مهيناً لطرح التجديد والإصلاح، وذلك للرفض والاعتراض الكاملين للواقع الذي تعيشه الأمة في ظل التبعية الكاملة للنسق الغربي التي لم تُجدِّد محاولات تزينه أو تلفيقه للعقلية المسلمة حتى يسهل قبوله بعد الانبهار به قبولاً وانتشاراً. وإذا كان الحديث عن إصلاح مناهج الفكر الإسلامي يقابل أحياناً باستنكار شديد قد يصل إلى حد الاستهجان والاستهانة، فإن الأمر قد اختلف، لكن أين المبادرة؟^(١)

ت- أن تتسع الرؤية التجديدية في علم أصول الفقه، لتشمل قراءة الكون مع قراءة الوحي حتى تصل إلى ما يمكن أن نسميه علم أصول الفقه الحضاري، والذي يضيف بقراءته الجديدة للوحي والكون نسقاً معرفياً يضيف إلى أصول الفقه الموروث الخاص بفهم (الوحي) ما يمكن أن يكون أداة لمدارسة الواقع -بشتى أبعاده ومجالاته- مستفيدين من كل أنواع المناهج التي استخدمت في العرض والتحليل في العلوم الاجتماعية والإنسانية، بل والكونية، من غير أن نتخذ مناهج التلفيق، أو التوفيق، أو القبول المطلق، أو الرفض المطلق، أو الانتقاء العشوائي التي اعتدنا عليها في دراستنا الأصولية والفقهية، بل تكون الاستفادة بإنشاء أداة يتعلمها المجتهد أو من يقوم مقامه (الفقيه-المفتي) ويتمكن بها من إدراك الواقع الذي أصبح شديد التغيير سريع التبدل بعد هذه الطفرة في المواصلات والاتصالات والتقنيات الحديثة التي جعلت الإنسان لا يعيش أمسه في يومه، بل يعيش يومه في مستقبله، وأوسع من ذلك أن يستفاد من علم أصول الفقه بوصفه منهجاً للعلوم الاجتماعية بعامه؛ إذ إن الأفكار الأساسية

(١) العلواني، طه جابر. إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات ورقة عمل، سلسلة إسلامية المعرفة (١٠)، هيرندن والقاهرة: المعهد العالمي الإسلامي والدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط٢، ١٩٩٢م، ص١٢-١٣ (بتصرف).

وسوف نقف في الدراسة التطبيقية في الفصل الخامس من الدراسة عند حدود الشكل المطلوب للتعليم الجامعي الخادم لتجديد علم أصول الفقه إن شاء الله تعالى.

التي جاءت من العقيدة لرؤية الإنسان والكون والحياة بها ولدت من أفكار؛ هذه الأفكار ولدت مناهج للتعامل مع العلوم الاجتماعية جميعها؛ كان على قمة هذه العلوم أصول الفقه الإسلامي ومنهجيته، والذي يمكن من خلاله إنشاء مناهج للعلوم الإنسانية.

وعليه، فإننا بهذه النظرة الواسعة لن نقف بعلم أصول الفقه عند حدود النظرة الإجمالية من حيث استنباط الأحكام الشرعية من مصادرها الأصلية (الكتاب والسنة)، ولأدلة التابعة لهما من الإجماع والقياس ... إلخ مباحث علم الأصول، بل إننا نريد علماً يكون معياراً عاماً ويمثل محوراً للفكر الإنساني على أساس من الهدي الرباني الذي يحقق لهذه الأمة الشهود الحضاري اللاتق بها.^(١)

ث- أن تتسم عملية التجديد الأصولي بمحاولة تحديد المصطلحات، وتعيين المفاهيم تحديداً يُعين على التصور ويزيل الغموض، وذلك بمراعاة كل من الاستخدام الوضعي اللغوي والاستعمال الشرعي الاصطلاحي، والاستعمال العرفي العام أو الخاص، مع وضع الإطار المرجعي للمصطلحات، والمفاهيم الأصولية، لا سيما وقد توسعت الفئات النوعية في استخدام مصطلحات بعينها، مما سبب المزيد من اللبس والغموض في كثير من المصطلحات الأصولية كالقياس والاستصلاح والاستحسان وغير ذلك.^(٢)

ج- ألا تقف النظرة التجديدية عند حد التنظير، بل تتعدى إلى صور التطبيق، ولا تقف عند حد الشكل، بل تتعدى إلى المضمون، وليس في ذلك جرأة على العلم وثوابته، بل هناك تمييز كامل بين ما يجب اعتقاده من مسلمات وثوابت علمية

(١) محمد، علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٢-٣٤.

(٢) محمد، علي جمعة. المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، سلسلة المفاهيم والمصطلحات (٢)، القاهرة: المعهد العالي للفكر الإسلامي، ط ١، (١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص ٢٧ وما بعدها، وانظر أيضاً:
- السوسنة، "تجديد أصول الفقه؛ تاريخه ومعامله"، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٥٥-٦٥٧.

تمس جانب العقيدة، والكسب البشري الذي يطرأ عليه سائر الحوادث من التقادم والبلل والتوالد والتجديد، ولا يمكن أن يطرُق إليه الخلود سيّما وأن معايير التفهم تتغير من حيث الزمان، والمكان، والأشخاص، والأحوال.

وحتى نكون صرحاء مع أنفسنا، فإن علم أصول الفقه المورث مع ما فيه من سعة ونضج ومع تقديرنا لجهود سلفنا الصالح من العلماء الأصوليين لا تشفي مباحثه ومادته حاجات النهضة الفقهية، ولا تناسب البيئة المادية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية والسياسية الحاضرة، ولا تلبي دواعي تجديد الفقه، والاستقراء خير دليل، فهل يتمكن العالم بأصول الفقه الإسلامي من حل مشكلة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية بمعطيات هذا العلم وحده، أم لابد له من مكتسبات أخرى قد تفتح عليه أكثر ما يفتح عليه علمه بأصول الفقه الموروث؟^(١)

إن علم أصول الفقه بحاجة إلى مزيد نظر في شكله ومضمونه، وإعادة تبويه وهيكلته مع اهتمام كاف بالنظريات الأصولية الضابطة لفكر وعقل الأصولي المعاصر.^(٢)

ح- من أبرز ملامح التجديد الأصولي المعاصر أنه استئناف لجهود سابقة اعتنت بأصول هذا الدين ومصادره، فهو امتداد للجهود التي بذلت لجمع السُنَّة وتدوينها، ووضع الضوابط لحفظها من الوضع والتلاعب والاستغلال، وامتداد للجهود التي قام بها السلف لتحديد الأدوار بين العقل والنقل، ووضع قواعد الفهم والتأويل والتفسير، تلك الدوار التي ضبّطت المنهجية لكل من النص والعقل، ثم هو امتداد لجهود جمع قواعد علم أصول الفقه وتدوينها، والكتابة في تأويل ما عرف بمشكل القرآن، ومختلف الحديث تأويلاً

(١) الترابي، حسن عبد الله. قضايا التجديد: نحو منهج أصولي، بيروت: دار الهادي للطباعة والنشر، ط١، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص٦٨، ١٢٤، ١٣٧، وانظر أيضاً:

- عطية، والزحيلي، تجديد الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص١٧-١٩ (بتصرف).

(٢) محمد، علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٦-٢٨.

عقلياً يقضي على ما ادعاه بعضهم من تناقض موهوم بين النص والعقل، أو بين النصوص نفسها، تلك العملية الاستثنائية التي تعني عدم الخروج عن منهج السلف من علمائنا الأفاضل، من حيث منهجية التوثيق، ومعالم الفهم، ومرجعية المصادر الثابتة مع مراعاة ما حوته الشريعة الغراء من معالم السعة والمرونة الذي يجعلها صالحة لكل تجديد، ومستوعبة لكل سقف معرفي جديد شريطة ألا ينكر الثابت، أو يتغافل عن مقتضيات عصره.^(١)

خ- أبرز ما يميز التجديد الأصولي أنه محاولة للخروج من حالة التأزم الفكري والصراع النفسي، والازدواجية القاتلة لمواهب الأمة، وقدراتها، تلك الأزمة التي تحياها الأمة بين ثقافة وافدة تريد أن تسيطر على العقلية والمنهجية الإسلامية أو على الأقل تضعها موضع الانحسار في زوايا ضيقة غير مؤثرة وهي ثقافة الهيمنة (العولمة)، وثقافة التأزم التراثي الذي يقرأ الجهد الفكري القديم على أنه الشريعة وليس فكراً يحتاج إلى إعادة نظر، نقول تأزم التراث؛ لأنه حين يكون ذلك الكم الهائل، من الأقوال، والفتاوى، والشروح التعليقات، والحواشي، والتذييلات، والآراء المذهبية (سواء أكانت واقعية أم افتراضية) خاصة أو عامة، وسواء أكانت وقائع أعيان، أم وقائع أحوال؛ ديناً وشريعة بجوار الشريعة الغراء، فإننا سنعيش -والواقع شاهد- في حالة من التأزم الفكري، بل والصراع المنهجي مع أنفسنا من جهة ومع الآخر من جهة أخرى، لأننا لم ننزل الأمور والقضايا منزلاً، وشققنا على أنفسنا فشق الله علينا، الأمر الذي يضعفنا بوصفنا مسلمين، ويجعل فاعليتنا الحضارية ساكنة وراكدة في الوقت الذي ينمو فيه الآخر، ويتقدم بمبادئ أرضية وفلسفات جدلية فتتهم الشريعة بما ليس فيها والعيب فينا! وإذا كان القرآن الكريم قد عاب بني إسرائيل أنهم شقوا على أنفسهم عندما حولوا أمر السماء لهم بذبح بقرة، آية

(١) العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والمقبات ورقة عمل، مرجع سابق، ص ٦ (بتصرف).

بقرة^(١) إلى أزمة شغلهم عن الهدف الذي لأجله أمروا بذلك، فيجب أن نعي الدرس ولا نقع في هوة التأزيم بأيدينا وكفى الأمة ما يحاك لها.

د- تحاول الدراسة التجديدية معالجة المآخذ التي ظهرت على الدراسات الأصولية قديماً وحديثاً، ومنها إغفال الحديث عن المقاصد -مع أنها الأداة الثانية في الاستنباط بعد اللغة- الشرعية، والإسراف في الحديث عن قضايا لا تخدم الفقه كالحديث في عربية القرآن والقراءات الشاذة، والإسراف في الاعتراضات الجدلية حول المصطلحات والتعريفات، وكلها من الإسراف الجليلي الذي يفقد العلم رونقه ومزجه إذن، التجديد في هذا العلم يقتضي إعادة النظر في تحديد ما يعد من هذا العلم، وما لا يعد منه، طوعاً للغاية من رسالته وتوجيهه وجهة واقعية لا تطفئ فيها المناقشات الجدلية العقيمة أو الاهتمام بالجزئيات دون مراعاة للمقاصد الكلية، أو الأفكار الجامدة المجردة دون ارتباط بحركة الحياة المعاصرة. وتلك المعالجة التي نهدف إليها لا تخرج عن القطعيات بحال من الأحوال وتراعي:

- إلغاء ما ليس من علم الأصول.
- تطوير مفاهيم بعض وسائل الاجتهاد.
- ربط القواعد بالفروع ما أمكن.
- دراسة المقاصد الشرعية دراسة وافية تتناسب مع دورها المعاصر في الاستنباط.^(٢)

(١) المرجع السابق، ٥٩ (بتصرف)، وانظر أيضاً:

- قطب، في ظلال القرآن، مرجع سابق، تفسير سورة البقرة: الآيات [٦٧-٧٣]، ج ١، ص ٢٣٥.
- العلواني، طه جابر. إصلاح الفكر الإسلامي مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر، سلسلة إسلامية المعرفة (١٠)، هرنندن، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (١٤١٧هـ-١٩٩٦م)، ص ٥٣-٥٤.
- (٢) الدسوقي، نظرة نقدية في الدراسات الأصولية المعاصرة، مرجع سابق، ص ١١٠-١١١، وانظر أيضاً:
 - الدسوقي، التجديد في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص ٩٢ (بتصرف).
 - الترابي، حسن. قضايا التجديد: نحو منهج أصولي، مرجع سابق، ص ١٥٣.
 - السوسنة، "تجديد أصول الفقه؛ تاريخه ومعالمه"، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٥٢-٦٥٣.

ذ- تسعى الدراسة التجديدية إلى تفصيل القول في النظريات الأصولية السبعة، وهي نظرية الحجية، ونظرية الإثبات، ونظرية الفهم، ونظرية القطعية والظنية، ونظرية الإلحاق، ونظرية الاستدلال، ونظرية الإفتاء وبيان مدى أهمية تلك النظريات في تفسير كثير من المسائل التي يُظنّ عدم جدواها ببادئ النظر بالإضافة إلى أن الإمام بها يعين على بناء إطار معرفي مناسب للتحليل والدراسة، وهي أيضاً تُعد المعيار الأمثل لتبني الآراء الأصولية وتعديلها. وكذلك تمكن من تفعيل ذلك العلم لخدمة العلوم الاجتماعية والإنسانية.^(١)

ر- من أبرز ملامح الدراسة التجديدية أنها تريد أن تخرج من دائرة التوصيف الذي أجاده كثيرون في حين عجزت طاقاتهم عن إيجاد العلاج الناجع لمشكلات الحياة ومستجداتها، فالدراسة تريد أن تعالج المشكلة المطروحة علينا والمطروحة في كل عصر، وهي إلى أي مدى يستطيع العقل المسلم أن ينتج أفكاراً حيةً محركة للأمة قادرة على وصلها بالقيم الهادية لها في الكتاب والسنة، واستصحاب تلك القيم في مجالات الحياة المختلفة، وليس فقط في مجال الفقه التشريعي، فالمشكلة التي نعاني منها باستمرار ليست أزمة قيم وتصور لها ومعرفة بأهميتها؛ لأن القيم بذاتها محفوظة في الكتاب والسنة وإنها الأزمة -في الحقيقة- أزمة فكرية تتمثل في إيجاد النسق الفكري ذي الإطار المرجعي الذي يراعي الزمان والمكان والأشخاص والأحوال، والمفكر المتقن لعمليات تنزيل هذه القيم في الواقع، والمفكر القادر على رسم وبناء منهج التنزيل في الواقع، وحراسة ذلك المنهج بمنهج التجديد المستمر والوعي الدائم لسنن الكون.^(٢)

(١) محمد، علم أصول الفقه وعلاقته بالفلسفة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٢٨-٣١.

(٢) العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي بين القدرات والعقبات ورقة عمل، مرجع سابق، ص ٤٤-٥٤. وفيه منطلقات ومركزات وأهداف حركة التجديد الفكري والخلوص من الأمية الفكرية المعاصرة، التخلّص من عقلية التأزيم. انظر:

- أبو سليمان، عبد الحميد. أزمة العقل المسلم، هرنند: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط ٣، (١٤١٣هـ/١٩٩٣م)، ص ٥٠ وما بعدها.

ز- تحاول الدراسة أن تحيى عن سؤال -الإجابة عنه بموضوعية يجب أن تكون السمة الظاهرة لكل دراسة جادة تريد أن تنفع هذه الأمة وتخرج بها من حالة التأزم الحالي هذا- هو: لماذا يكتب الكاتب أو يؤلف المؤلف؟ وجوابنا: أنه يكتب لتغيير الاتجاه السائد في فكر أو سلوك، ويندر أن يعد كاتباً ذلك الذي يكتب ليؤيد ما هو قائم؛ إذ هو قائم سواء أكتب من يؤيده أو لم يكتب، فإذا اتفقنا على هذه المسلمة المبدئية التي هي معيار الارتفاع والهبوط في منزلة الكاتب فإن منزلة أي كاتب أو مبدع أو مصلح لا تأتي إلا من حيث قدرته على إحداث التغيير في تفكير الناس وميولهم وسلوكهم. وتجديد أصول الفقه في الحقيقة لا يمس عموم الناس بقدر ما يمس عقول المفكرين والمثقفين، وهم أصحاب التأثير في مجتمعاتهم، وعليهم يُعول التغيير، وترجو الدراسة التجديدية أن تقدم جديداً يحقق هدفها والله المستعان.

وجملة القول، فإن أبرز ما يميز التجديد الأصولي ويشكل ملامحه أنه يسعى إلى تبسيط الأصول، وتسهيل تناولها مع الالتفات للملائم للمقاصد الشرعية، ومكانتها مع معالجة ما أخذ على الدراسات الأصولية من مأخذ؛ من حيث الاهتمام بالشكل على حساب المضمون ومحاولة الخروج من حالة التأزم الفكري المعاصر، مع تجديد المصطلحات، وتفسير المفاهيم الأصولية تفسيراً يناسب العصر وطرق التفكير، وإعطاء النظريات الأصولية السبع^(١) -التي أشار إليها الدكتور علي جمعة- دورها في الجمع بين العلوم الشرعية، والاجتماعية بوصفها جميعاً علوماً إنسانية تخدم بني الإنسان.

٣- ضوابط الأصولي المعاصر:

إن أصول الفقه بوصفه المنهجية الفكرية الإسلامية التي تضبط الفقه وتصون الفقيه من الخطأ في الاستنباط، وهو ما انفردت به الشريعة الإسلامية، ولم يصل إليه

(١) عمود، زكي نجيب. في مفترق الطرق، القاهرة: دار الشروق، ط٢، (١٤١٤هـ/١٩٩٣م)، ص٣٣٣ (بتصرف).

غيرها من الشرائع الأخرى وضعية كانت أم سماوية، واعتمدت المذاهب الإسلامية - أعني المذاهب الفقهية - كلها على هذا المنهج التحليلي والاستنباطي في المسائل التي فيها نصوص من الكتاب والسنة بهدف استخراج المعاني، والأحكام، والفروع وقسم العلماء في تلك المذاهب دلالة النص إلى دلالة بمنطوقه، ودلالة بمفهومه، فإن لم يجدوا نصاً لحكم الحالة المعروضة لجأوا إلى المنهج الاستقرائي الاستنباطي للتعرف إلى علل الأحكام ومقاصدها لاستخراج الحكم بما ينفع الناس، ويدراً عنهم الضرر، فظهر القياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة والعرف بوصفها أدلة اجتهادية جديدة ينتهي إليها، وتبنى عليها الأحكام، ثم سادت بعد ذلك روح التقليد - أي بعد القرن الخامس الهجري - فلم يعد الفقهاء يلجأون إلى كلا المنهجين السابقين بقناعتهم بأن ليس في الإمكان أبدع مما كان، وأن السابق لم يترك للاحق شيئاً، وكان من الطبيعي ملاءمة الفقه لتغير الزمان والمكان، والأحوال، والأشخاص. وأن يتطور منهج البحث الفقهي من التحليلي والمنهج الاستقرائي إلى المنهج التاريخي الذي يقوم على الوقوف على التطور الحاصل للجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تؤدي بدورها إلى تغير في الأحكام بسبب هذا التطور،^(١) لكن الجمود المشهود في تلك الفترات دفع العلماء إلى التاريخية بمعنى العودة إلى المؤلفات القيمة لأعلام الفقه، لكي تُكَيَّف حوادثها ومستجداتها وتخلق صيغاً تبريرية في فقههم بدلاً من أن يستلهموا المنهج الذي يقود حركتهم. وكل ذلك تبعاً لجمود النظرة الأصولية التي تقود النظرة الفقهية، فالفقه صنو الأصول، وبدلاً من أن يُؤكَّد علم الأصول منهجاً يحدد البحث الفقهي، وقف الفقه وأصوله عند حد الموروث. أقول ذلك لأن المنهج أياً كان نوعه هو الضابط

(١) يرى علي جمعة أن الإجابة عما أثير في ذهن المجتهد قديماً تكمن في معرفة تلك النظريات، وعندها في سبغ نظريات كلية يمكن أن يعمل فيها النظر لزيادتها أو ضم بعضها إلى بعض مع معالجتها للوقوف على مثار الخلاف الفقهي وأسبابه ونتائجه، وهي: نظرية الحجية، نظرية الإثبات، نظرية الفهم، نظرية القطعية والظنية، نظرية الإلحاق، نظرية الاستدلال، نظرية الافتاء. انظر:

- محمد، علي جمعة. المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط١، (١٤١٧هـ/١٩٩٦م)، ص ١٢٢-١٢٣.

للعلمية الفقهية، والمنهج صنعة الأصول، ومع علمنا بأن مناهج البحث الفقهي السابقة مناهج لا يمكن الاستغناء عنها في أي وقت، بل هي المناهج الأصيلة في تراثنا، ولم يكن الجمود بسببها، بل بسبب مَنْ لم يستعملها لمعالجة الواقع بها يلائمه، فإن التجديد الأصولي الذي ننشده لكي يُكوّن فقهاً سديداً يقوم على أصول راسخة، فإنه يجب أن تضبطه عدة ضوابط^(١) نجملها فيما يلي:

أ- أن تجدد أصول الفقه لا يعني هدم جهود السابقين، إنما هو محاولة تطوير العلم فيما يتعلق بمنهج الاستنباط على نحو لا يخرج عن القطعيات، ويركز على الظنيات بغية الوصول إلى اجتهاد يساعد على استنباطات فقهية تسهم في معالجة شؤون الأمة في مختلف المجالات وبها يواكب واقعها، ويخرجها من الاتكال فقط على الأقوال التراثية في معالجة مشكلاتها المعاصرة.^(٢)

ب- التزام منهج النقد والتحليل القائم على تحقيق التواصل المعرفي المطلوب، بعيداً عن الوسائل القديمة للتعامل مع النصوص التي قامت على الرفض المطلق، أو القبول المطلق أو التلقين، أو الانتقاء العشوائي لتلك الوسائل التي ما تزال تستعمل حديثاً عند التعامل مع التراث الأصولي، والتي جعلت منه معوقاً ومعرقلاً لحركة النهضة الفكرية المعاصرة^(٣) ولعلنا قد ألمحنا إلى سبب التعويق في الملامح السابقة.

ت- الاهتمام بوضع الشكل العام للتجديد، وذلك بتجديد الشكل والمضمون والهدف والوسيلة؛ فمن حيث الشكل فإن التجديد يتحدد بفكر سليم خالٍ من التأزم، وخالٍ من الانحراف، ومن حيث المضمون فإن التجديد الأصولي يقوم

(١) أبو طالب، "الوسطية أساس التشريع الإسلامي"، مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٤٣ (بتصرف).

(٢) ضوابط التجديد الأصولي تمثل في نظرنا جزءاً لا يتجزأ من مشروعيتها، فالضوابط ليست قيوداً بقدر ما هي بيان لسعة الشريعة ومرونة أدائها في الواقع.

(٣) السوسوه، "تجديد أصول الفقه تاريخه ومعالمه"، مرجع سابق، ج ١، ص ٦٥٨.

على إصلاح الفكر، وبناء النسق الثقافي للمسلمين وغيرهم. ذلك النسق الذي يسهم في حالة الشهود الحضاري. ومن حيث الهدف يهدف التجديد لتحقيق الأصالة مع المعاصرة، وذلك بوسيلة سامية تقوم على استلهام تلك الأصالة من تراثنا العظيم مع هضم الحداثة بما فيها من عوامل الرفعة والسمو، وبند الابتذال والدنو.^(١) فالتجديد في نظر الباحث مشروع حضاري موحد كامل متحرر من المعوقات منزّه عن أسباب القصور ما أمكن.

ث- عدم الخلط بين العقيدة والفكر أو بين الثابت والمتغير، لما لكل منهما من منطلقاته وأدواته؛ فالعقيدة وحي إلهي ثابت محدد الأركان والمعالم لا تقبل التجديد، والفكر اجتهاد بشري محض يحتمل الخطأ والصواب، له حقيقته ووسائله، ويدهي أن يتجدد ويتغير، وهو ثمرة التعامل البشري (العقلي) مع الوحي، وتنزيله على الواقع.^(٢)

ج- الإيمان بالتعددية الحضارية التشريعية والسياسية ﴿لِكُلِّ جَمَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]. فإذا كنا نسعى لإيجاد فقه حضاري، فعلينا أن نسلم بإمكانية الآخر في إيجاد هيكل تشريعي يناسبه ولسنا ملزمين بالأخذ به إلا في إطار ما يتناسب ولا يتعارض مع أصولنا وشريعتنا، فقط علينا تنمية آفاق التواصل الحضاري كي نفيد ونستفيد من إمكانيات الآخر في المنهج العلمي في الكونيات والنظم والإدارة، وتجديد الإحساس بقيمة الوقت، وقيمة العدل في ظل مناخ كريم، يسعى إلى إقامة شراكة إنسانية صحيحة وقوية، وهو ما يكن أن نطلق عليه التبادل العادل للمصالح، وبدلاً من صراع الحضارات نخلق

(١) العلواني، إصلاح الفكر الإسلامي مدخل إلى نظام الخطاب في الفكر الإسلامي المعاصر، مرجع سابق، ص ١٢٠.

(٢) الشعيب، "ضرورة التجديد وضوابطه في الفكر الإسلامي"، ص ٩٣-١٠٤، وانظر أيضاً:

- الميلاد، زكي. الفكر الإسلامي بين التأصيل والتجديد، بيروت: دار الصفاة، ط ١، (١٤١٥هـ / ١٩٩٢م)، ص ٢٠٦ (بتصرف).

جواً من تجاوب الحضارات.^(١)

ح- وضع الضوابط الهادية للتعامل مع الكتاب (القرآن الكريم) والسنة النبوية، والأدلة التابعة لها ذلك التعامل البعيد عن الشطط والغلو بالأخص مع كثير من المناهج الإسلامية كمفهوم الولاء والبراء ومستلزمات العهد وموثيقه، مع إشاعة فقه الرحمة لبعث مكان من الهداية عند التعامل مع غير المسلمين تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ومع الالتزام الواضح بالحرية، وحقوق الإنسان، ومشروعية الخلاف الفكري، والتعدد الديني والثقافي، والتداول السلمي للسلطة، والدفاع عنها بوصفها أساساً من مبادئ الإسلام، ونبذ العنف في العمل السياسي وعدم خلطه بالجهاد، وذلك إحياءاً للتعایش الحضاري، واستكمال التوازن المفقود في المنظومة العالمية وإيماناً بسنة التدافع الحضاري.^(٢)

خ- التسليم بأن الاجتهاد هو الطريق الوحيد للتجديد البناء، لكنه لا يكون إلا من ذوي الأهلية من العلم بالكتاب والسنة علماً يملك من إدراك المقاصد من القدرة على الاستنباط وبناء الأحكام على الأصول المعتمدة. ولما كان الاجتهاد هو طريق التجديد، فإن المجتهد وشروطه يمثلان عناية التجديد الأصولي، وسوف تهتم الدراسة بزوايا التجديد الأصولي الثلاث وهي: المجتهد، ووسائل الاجتهاد، وطبيعة الرأي الذي ينتهي إليه المجتهد. باعتبار أن هذه الزوايا المكونة للفكر الفقهي والمتحركة في توجيه مساره.^(٣)

(١) البشير، عصام أحمد. "التجديد مفهومة وضوابطه وأفاقه في واقعنا المعاصر"، مؤتمر التجديد في الفكر الإسلامي، المؤتمر الثالث عشر (١٤٢٢هـ/٢٠٠١م)، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٢م، ص ٩٣٥-٩٥٣.

(٢) المرجع السابق، ٩٥٣-٩٥٤ (بتصرف).

(٣) الحميلش، أحمد. "التجديد في الأسس التي يقوم عليها الفكر الفقهي وليس في مجالاته..."، مرجع سابق، ص ٥٦٧، وانظر أيضاً:

- عبد الرحيم، "ضوابط التجديد وصفات المجدد"، مرجع سابق، ج ١، ص ٤٦.

خاتمة:

خلاصة ما وقفنا عليه - في هذا الفصل - أن التجديد في "علم أصول الفقه" ضرورة شرعية، وهذا التجديد يتسم بالأصالة لاستمداده نهج السابقين من الأئمة الأعلام، وبالمعاصرة لمراعاته تجدد الواقع وتنوع وسائله كما أنه يتسم بالموضوعية العلمية من جهته المعرفية والمنهجية، بل والقيمية؛ فهو تجديد مستمد من النص الشرعي منضبط بضوابطه ملتزم بقيمه الإصلاحية، أما ذلك الانسلاخ باسم التجديد فهو تبديد في الحقيقة. ومذ كتب الشافعي كتابه في الأصول وتبعه الأئمة من المتكلمين والفقهاء ومحاولات التجديد مستمرة تصفية وتنقية لهذا العلم مما دخله مما ليس من مادته، لذا عني العلماء منذ القدم بمراجعة الأصول وتحليصها من الخشوش والزيادات والدخن والكلاميات وصولاً بالعلم لمستوى التفعيل والتشغيل بعد التأصيل والتنخيل.

إن الحاجة إلى التجديد في علم أصول الفقه اليوم أبرز دوافعه ومشروعيته تفعيلاً لمناهجه وقواعده في البحث والمعرفة الشرعية والاجتماعية. وأبرز ملامح التجديد تجاوز الشكل إلى المضمون وأبرز ضوابطه استيعاب تجارب وجهود السابقين مع التزام المنهج القويم بعيداً عن الانحياز المطلق أو الرفض المطلق أو الانتقاء العشوائي، هذا إلى جانب التمييز ما بين الثابت والمتغير، والإيمان بالتعددية الفكرية والحضارية التي يتحلل بها كل عصر من عصور الاجتهاد الفقهي وما يلزمه من آليات فكرية جديدة.